



مسح ثقة المستثمرين في الأردن

الجولة الثامنة

حزيران 2021



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM



منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمُعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376



جدول المحتويات

4	المقدمة
5	منهجية المسح
6	خصائص المستجيبين
7	نتائج المسح
35	الملخص والاستنتاجات

1. المقدمة:

تعد الثقة في الاقتصاد من أهم العوامل المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية، فعندما تكون ثقة المستثمرين والمستهلكين في أداء الاقتصاد عالية، ينعكس ذلك الانطباع إيجاباً على الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال زيادة حجم النشاط التجاري من قبل المستهلكين عن طريق زيادة الإنفاق، إضافة إلى تدفق الاستثمارات الخارجية وتوسيع الأعمال القائمة من قبل المستثمرين، مما يعزز من فرص تنشيط أداء الاقتصاد بشكل عام وارتفاع مستوى الإنتاجية.

وفي إطار الأهمية الاقتصادية لثقة المستثمرين، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني وبالتعاون مع "نماء للدراسات الاستراتيجية" والمشاريع بإجراء سبعة مسوحات لقياس ثقة المستثمرين في الأردن وتطلعاتهم المستقبلية (حزيران 2016، آذار 2017، أيلول 2017، أيار 2018، شباط 2019، كانون الأول 2019، آب 2020) حيث كان الهدف الأساسي من تلك المسوحات هو قياس مدى ثقة المستثمرين في الأردن وكيفية نظرهم إلى مستقبل الاقتصاد الأردني في ظل جائحة كوفيد-19.

واستكمالاً لهذه الجهود قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بإجراء المسح الثامن خلال شهر نيسان من العام 2021، حيث يحلل هذا التقرير نتائج المسح، إضافة إلى تقييم الوضع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في الأردن من وجهة نظر المستثمرين الأردنيين والأجانب في المملكة، كما يقوم المسح بسؤال المستثمرين حول الإجراءات الحكومية التي يجب أن تقوم بها الحكومة لتحفيز استثمار القطاع الخاص خاصة في ظل الظروف الراهنة من عدم اليقين الذي يشهده العالم بسبب جائحة كورونا والآثار الناجمة عنه.

يظهر المسح في (نيسان 2021) التزام المنتدى برسائله كمؤسسة داعمة للاستثمار في القطاع الخاص للوصول إلى أردن نامٍ ومزدهر عن طريق فهم وتشجيع ثقة المستثمرين في الأردن، وتأتي هذه المبادرة لتعزيز نتائج المؤشر الأردني لثقة المستثمر الذي قام المنتدى بإطلاقه والذي يعمل على قياس ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني بشكل شهري.

2. منهجية المسح:

تعتمد منهجية المسح على جمع البيانات من عينة واسعة من الشركات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم ومن القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد بدأ تنفيذ هذا الاستطلاع في شهر نيسان 2021 عبر مقابلات هاتفية امتدت حتى بداية أيار 2021، وبواقع 722 مقابلة مكتملة مع أصحاب وقيادي أعمال من القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتم استخدام برنامج **CSPRO Software** لترميز وإدخال البيانات، حيث تم تدقيق هذه البيانات على عدة مراحل أثناء العمل، وبعد الانتهاء من الترميز، بالإضافة للتدقيق الإلكتروني بعد الانتهاء من إدخال البيانات. أخيراً تم تجميع هذه البيانات في مجموعات شاملة والعمل على تحليلها الوصفي من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتكون المسح من خمسة أقسام، حيث يغطي القسم الأول تقييم الحالة العامة في الأردن، أما القسم الثاني فيغطي البيئة الاستثمارية في الأردن، ويغطي القسم الثالث أثر جائحة كورونا على الأعمال، والقسم الرابع فيغطي معلومات حول مستوى رضا المستثمرين عن الإجراءات الاقتصادية الحكومية المتعلقة بأزمة كورونا، وأخيراً يغطي القسم الخامس عوامل جذب وطرده الاستثمار. هذا ويضم المسح أسئلة مختلفة للمستثمرين في الأردن تقيس مدى تفاؤلهم أو تشاؤمهم حيال الوضع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في الأردن ونواياهم لتوسيع أعمالهم أو تقليصها، إضافةً إلى أسئلة مفتوحة لمعرفة الأسباب وراء ذلك.

3. خصائص المستجيبين:

شمل المسح 722 شركة من مختلف القطاعات، حيث ضم المسح شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم، وذلك من خلال غرفة صناعة عمان، بورصة عمان، جمعية رجال الأعمال، منتدى الاستراتيجيات الاردني وهيئة الاستثمار، بالإضافة إلى شركات عاملة في مجمع الملك حسين للأعمال، وأخرى من خلال مسح المنشآت الاقتصادية الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية في عام 2018، وذلك لإثراء التنوع في الدراسة.

وبالنسبة لعدد الشركات التي تم إجراء مقابلات مكتملة مع مدراءها أو مالكيها، شملت العينة كافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الأردن، بواقع 428 شركة خدمية بنسبة (59.2%) من حجم العينة، و141 شركة صناعية بنسبة (19.5%)، و107 شركة تجارية بنسبة (15%)، إضافة إلى 46 شركة زراعية بنسبة (6.3%)، كما هو مبين في (الجدول 1).

الجدول 1: توزيع عينة الشركات المشمولة في مسح ثقة المستثمرين 2021 حسب القطاع		
القطاع	حجم العينة	النسبة
خدمات	428	59.2%
صناعة	141	19.5%
تجارة	107	15%
زراعة	46	6.3%
المجموع	722	100%

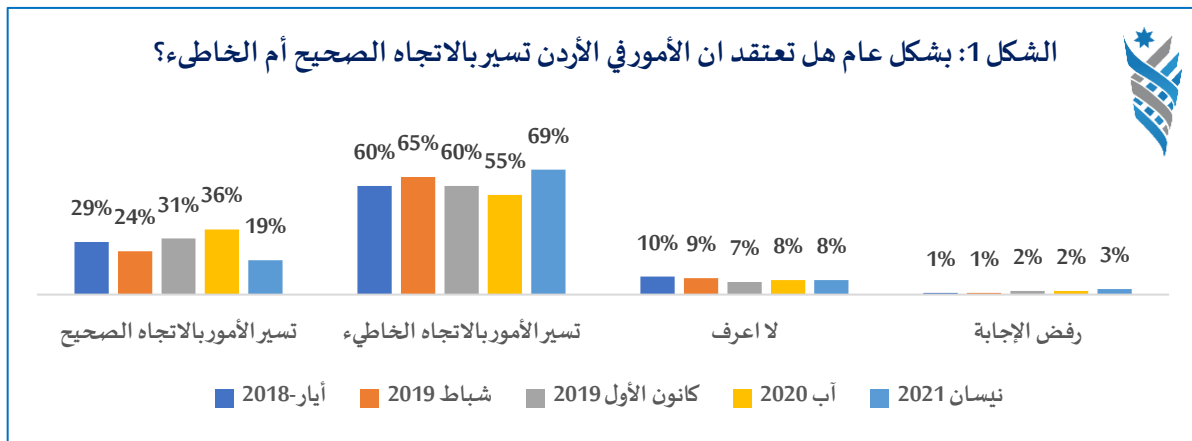
وبالنسبة لأحجام هذه الشركات من حيث أعداد الموظفين العاملين فيها، فقد كان أغلب الشركات المشمولة في العينة من الشركات الصغيرة التي تشغل عشرة موظفين فأقل بنسبة (86%) بواقع 621 شركة، كما شملت العينة 78 شركة من الشركات التي تشغل 11-50 موظفاً بنسبة (10.8%)، فيما كانت الشركات التي تشغل 51 موظفاً فأكثر 23 شركة بنسبة (3.2%) من حجم العينة كما هو مبين في (الجدول 2).

الجدول 2: توزيع عينة الشركات المشمولة في مسح ثقة المستثمرين 2021 حسب حجم الشركة		
حجم الشركة	حجم العينة	النسبة
10 فأقل	621	86%
11-50	78	10.8%
51 فأكثر	23	3.2%
المجموع	722	100%

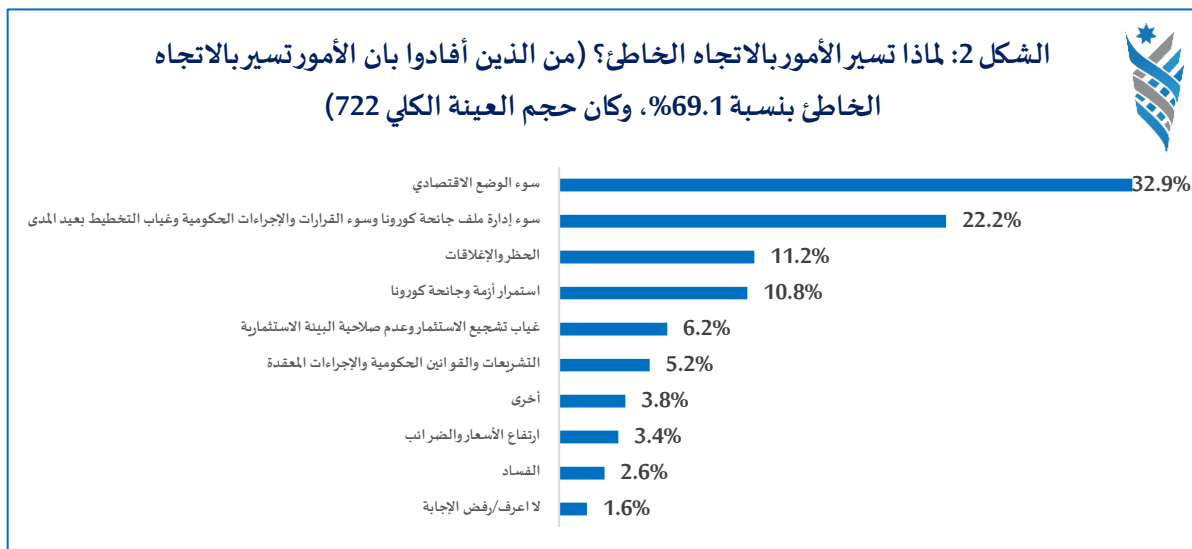
4. نتائج المسح:

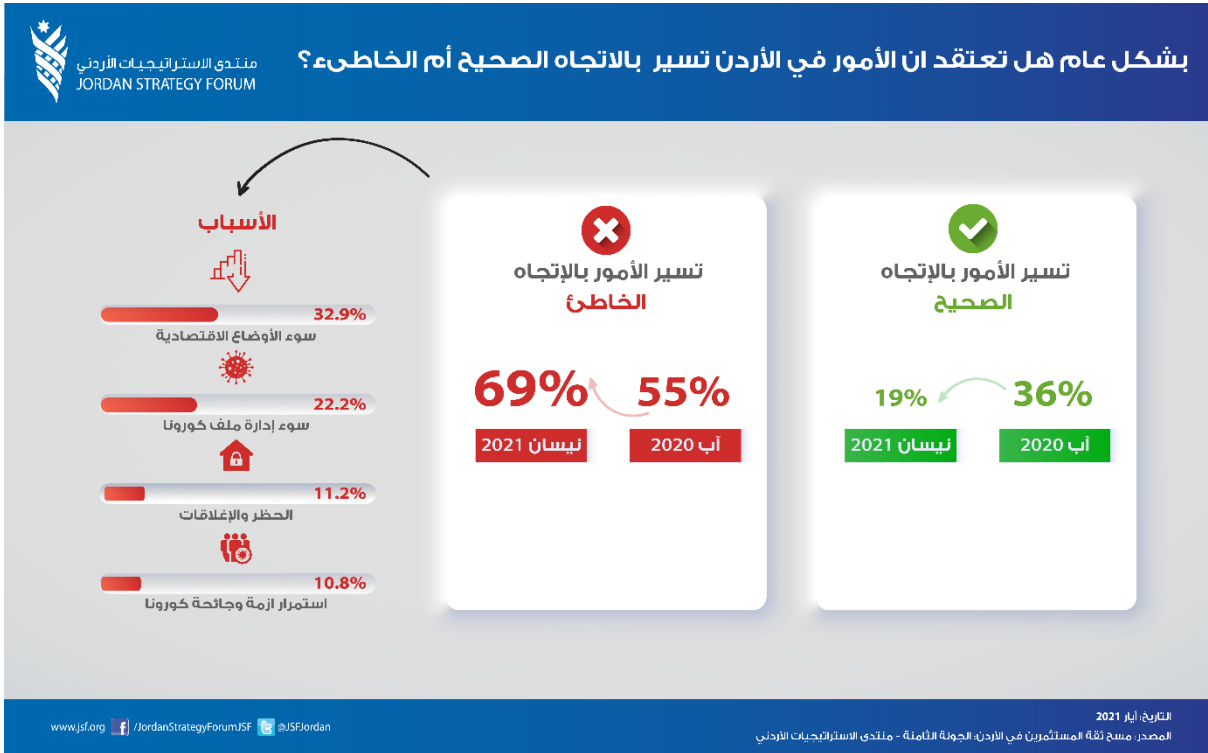
1. تقييم الحالة العامة في الأردن:

تشير نتائج المسح الثامن لثقة المستثمرين الذي تم إجراؤه في نيسان 2021 إلى انخفاض حاد في نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الاقتصاد في الأردن يسير بالشكل الصحيح، حيث انخفضت هذه النسبة من 36% في (آب 2020) إلى 19% في (نيسان 2021). من جهة أخرى، ما زالت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ تشكل أكثر من نصف المستثمرين حيث بلغت 69% في نيسان 2021 مرتفعة بذلك 14 نقطة مئوية عن المسح الأخير. (الشكل 1)

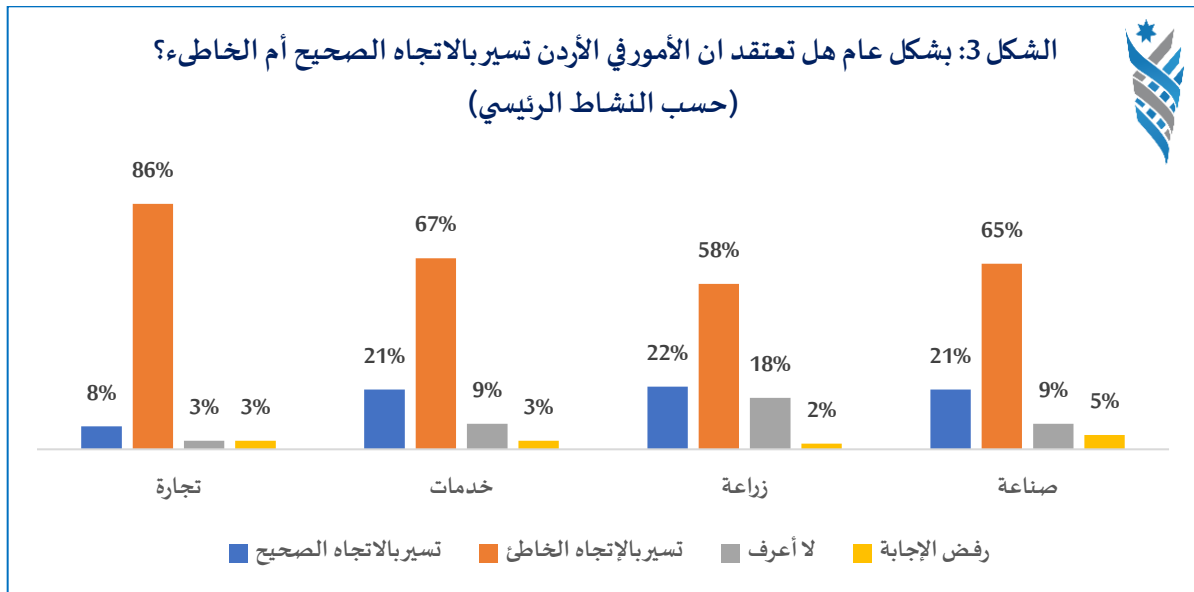


وعند سؤال المستثمرين الذين أجابوا بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ حول الأسباب وراء هذا الانطباع، فقد عزا نحو 33% منهم ذلك إلى سوء الوضع الاقتصادي بشكل عام، كما أشار نحو 22% من المستثمرين بأن السبب في ذلك يعود إلى سوء إدارة ملف كورونا وسوء القرارات والإجراءات الحكومية وغياب التخطيط بعيد المدى، فيما قال حوالي 11% منهم بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ بسبب الحظر والإغلاقات. (الشكل 2).

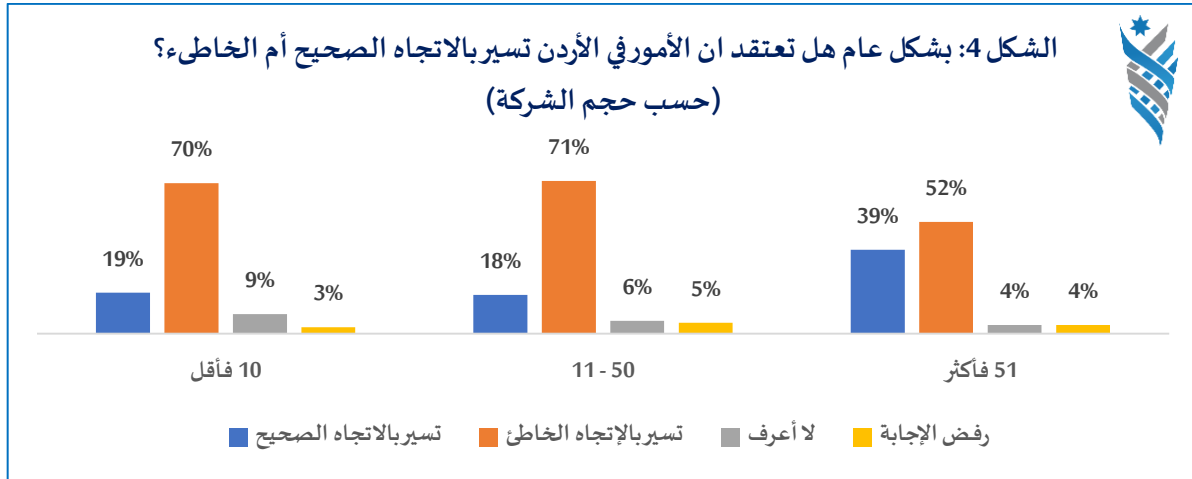




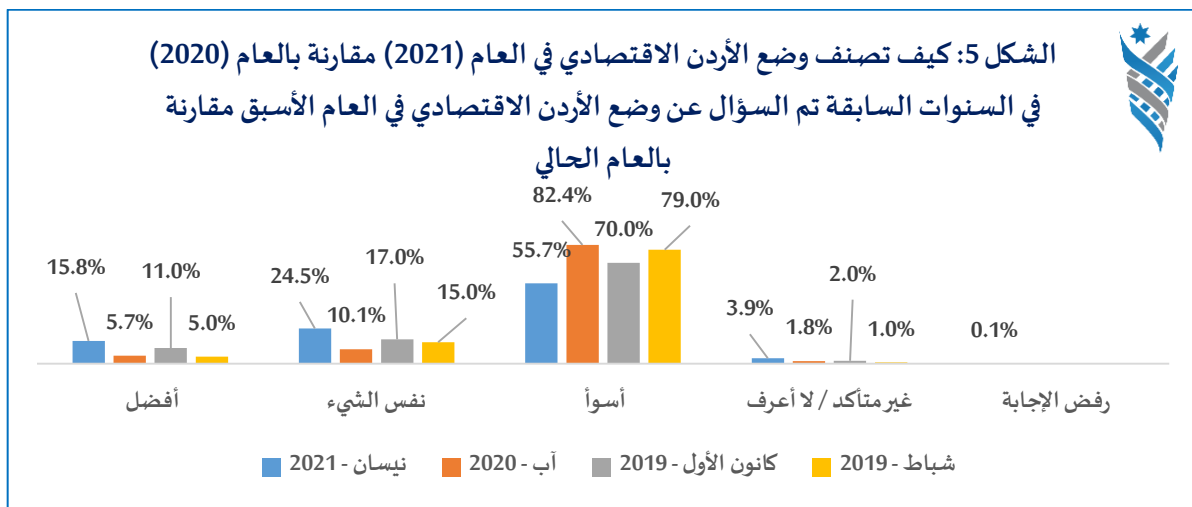
وبالنظر إلى هذه النتائج حسب نوعية النشاط الاقتصادي، كان المستثمرين في قطاع التجارة هم أكثر من يرون بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ بنسبة 86%، فيما كانت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح منخفضة إلى حد كبير، إذ بلغت هذه النسبة في قطاع التجارة 8%، وتراوح النسب بين 21%-22% لباقي القطاعات التي تشمل الصناعة والزراعة (الشكل 3).



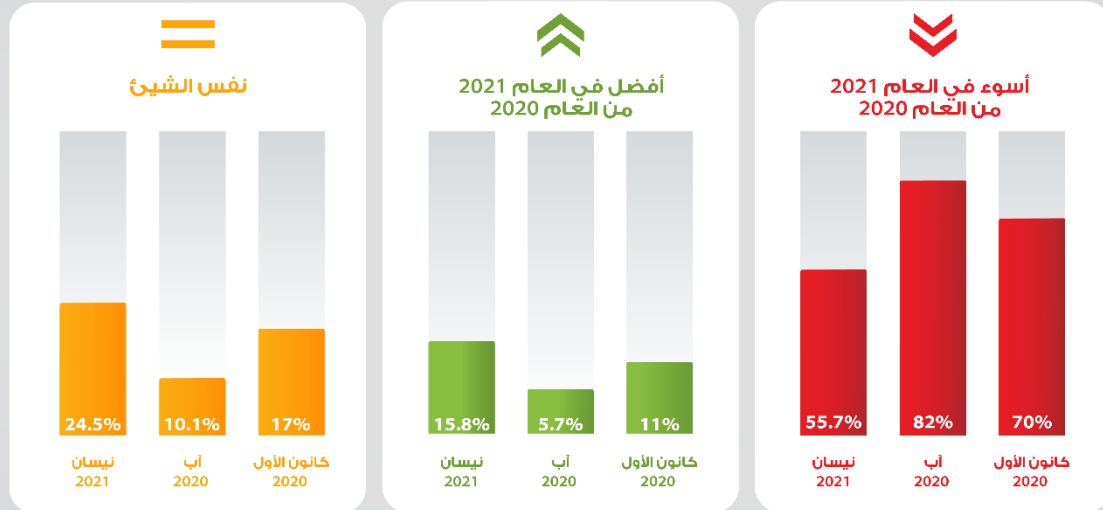
وبالنسبة إلى حجم الشركة من حيث عدد الموظفين فقد كانت الشركات متوسطة الحجم (11-50 موظف) وصغيرة الحجم (10 موظفين فأقل) من أكثر الشركات التي تعتقد بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ بنسب تتراوح بين 70%-71%، وعلى الرغم من أن الشركات الكبيرة (51 موظف فأكثر) هي من أكثر الشركات التي ترى بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح فقد سجلت 39% فقط (الشكل 4).



أما عند سؤال المستثمرين عن رؤيتهم للوضع الاقتصادي بين العامين 2020-2021، وعمّا إذا كان الوضع الاقتصادي في العام 2021 أفضل أو أسوأ مما كان عليه في العام الذي سبقه، فكانت أغلب إجابات المستثمرين ترى بأن الأوضاع الاقتصادية في 2021 أسوأ مما كانت عليه في العام 2020 بنسبة 56%، إذ كانت هذه النسبة 82% في المسح الأخير (آب 2020). ومن ناحية أخرى، ارتفعت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الوضع الاقتصادي أفضل خلال العام 2021 من العام الذي سبقه من حوالي 6% في (آب 2020) إلى 16% في (نيسان 2020) (الشكل 5).



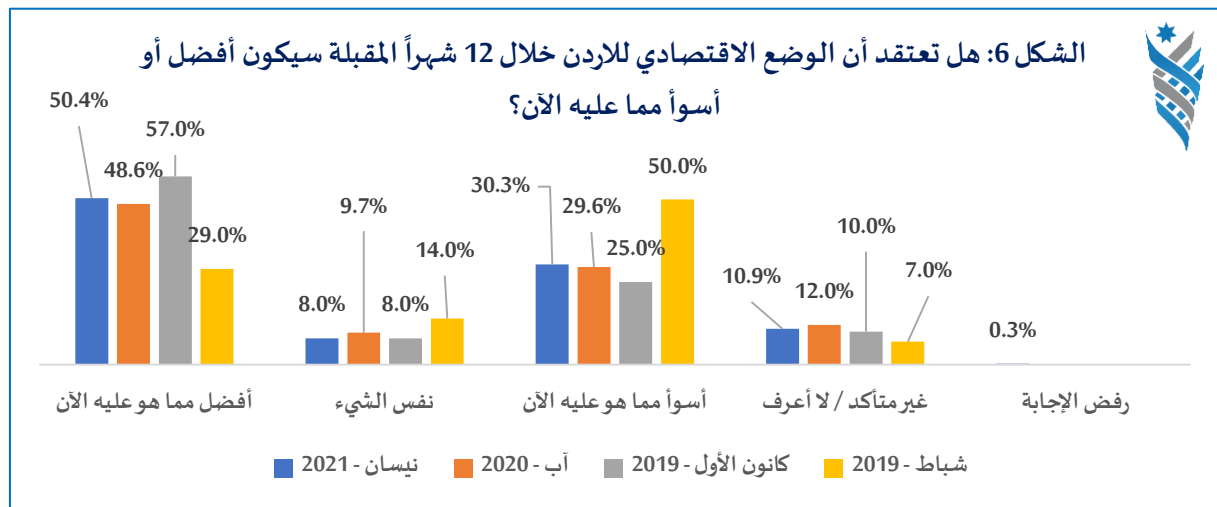
كيف تصف وضع الأردن الاقتصادي في العام (2021) مقارنة بالعام (2020)



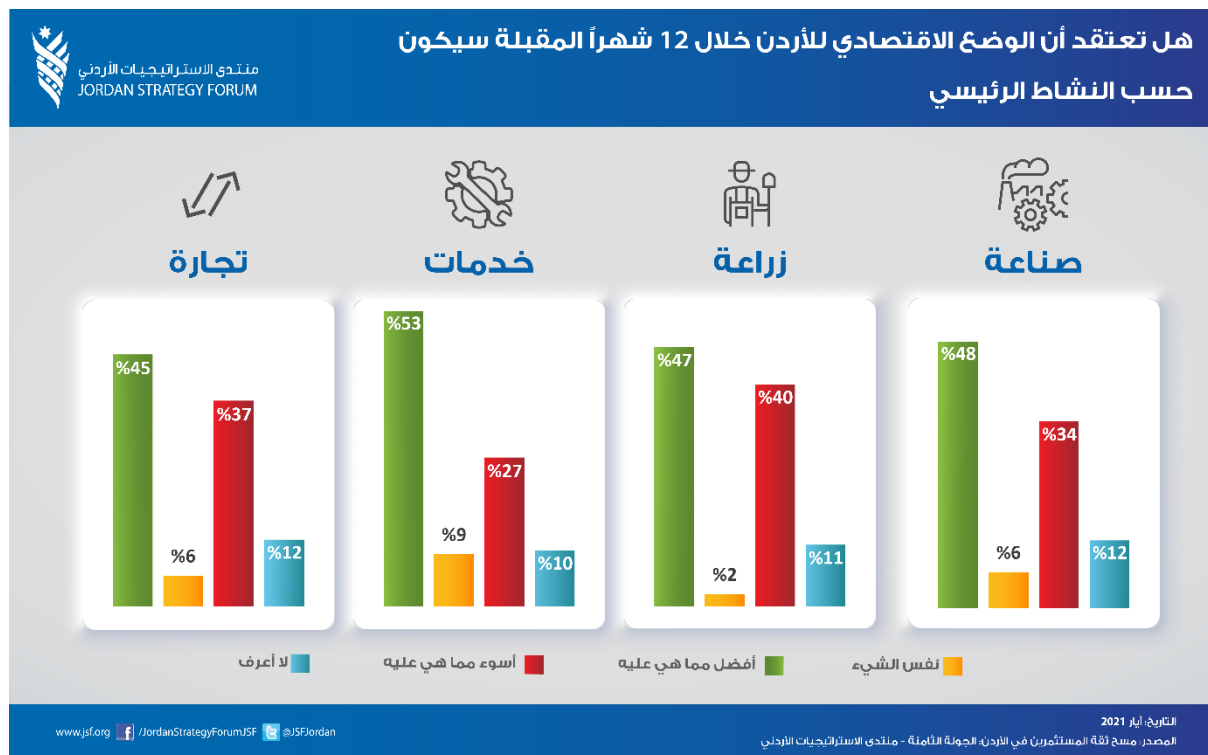
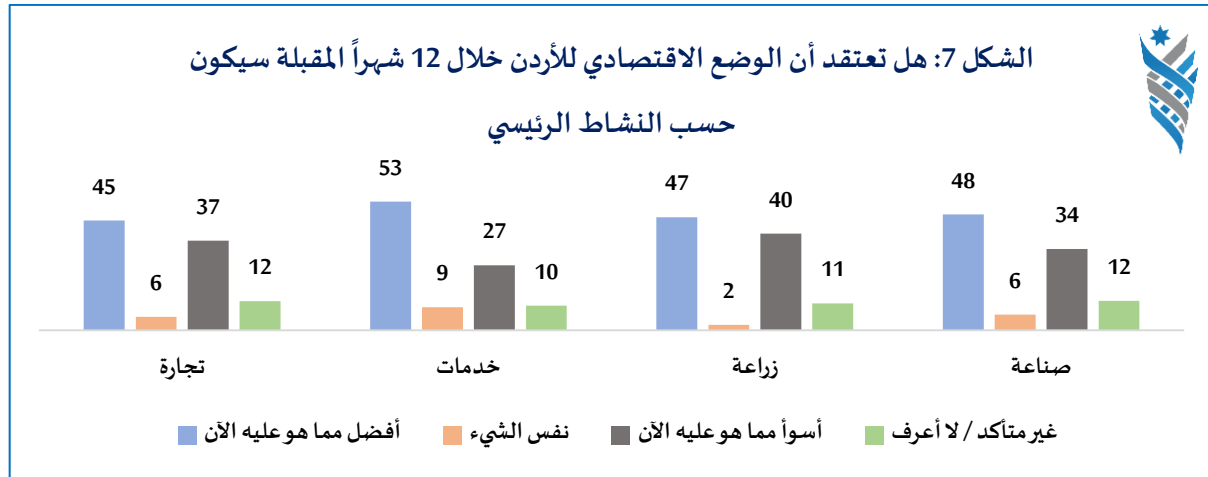
www.jsf.org | /JordanStrategyForumJSF | @JSFJordan

التاريخ: أيار 2021
المصدر: مسح ثقة المستثمرين في الأردن: الجولة الثامنة - منتدى الاستراتيجيات الأردني

وبالنسبة لتوقعات المستثمرين للمستقبل الاقتصادي في الأردن ومدى تفاؤلهم، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين حول توقعاتهم للوضع الاقتصادي في الأردن خلال الـ 12 شهراً المقبلة، حيث أظهرت نتائج المسح بأن 50% من المستثمرين يرون بأن الوضع الاقتصادي خلال الفترة القادمة سيكون أفضل مما هو عليه الآن، فيما كانت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الوضع الاقتصادي سيكون أسوأ مما هو عليه الآن 30% من حجم العينة، حيث ارتفعت هذه النسبة عن المسح الأخير لعام 2020 في آب بنسبة طفيفة تساوي 0.7%. وقد يكون هذا التقدم في مستوى الثقة بالمستقبل وزيادة التفاؤل للفترة القادمة نتيجة لزيادة وتيرة التطعيم وتراجع مستويات الإصابات بفيروس كورونا، مما زاد من حالة اليقين حول عودة الحياة لطبيعتها في العالم ككل (الشكل 6).

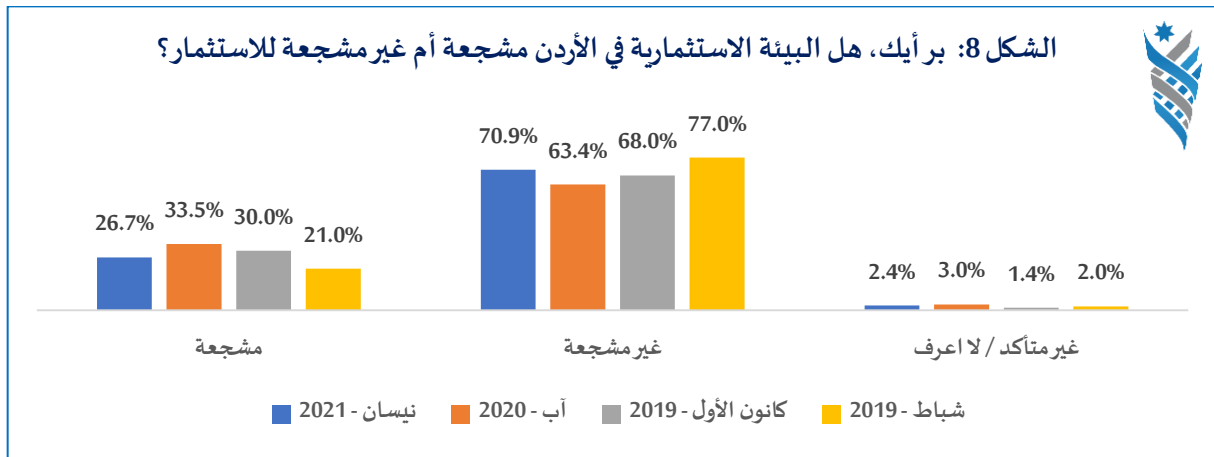


وبالنسبة للقطاعات الاقتصادية توقعاتهم للوضع الاقتصادي في الأردن خلال الـ 12 شهراً المقبلة، فإن النسب أظهرت تفاوتاً طفيفاً بين كافة القطاعات، حيث أظهرت إجابات المستثمرين في قطاع الخدمات تفاؤلاً بشكل أكبر من القطاعات الأخرى. (الشكل 7).

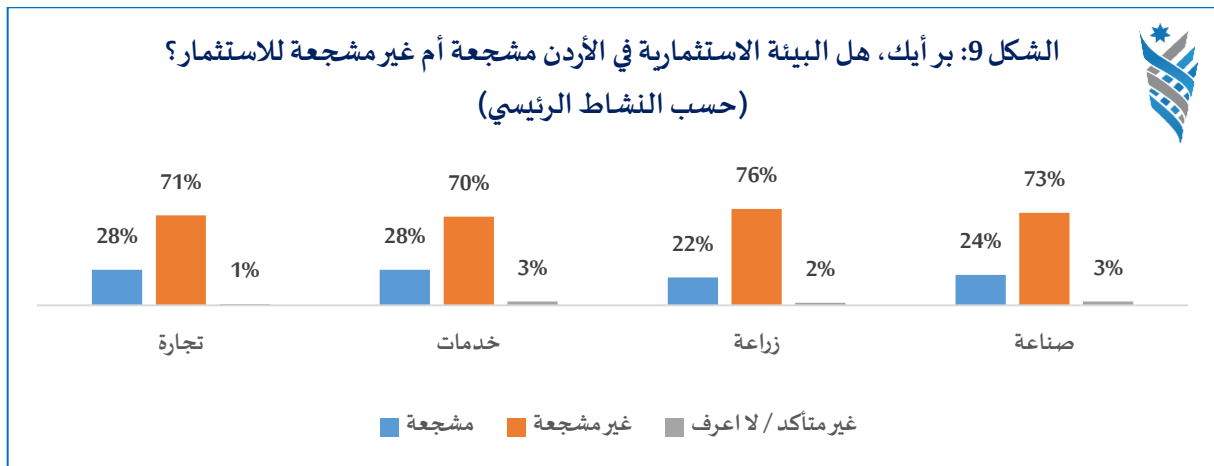


2. البيئة الاستثمارية في الأردن:

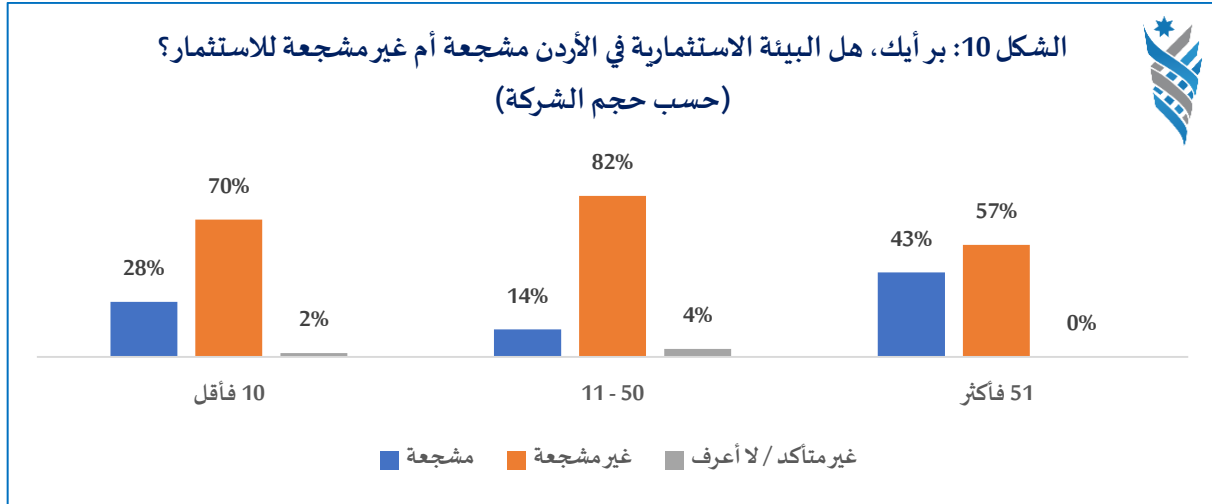
اما بالنسبة للبيئة الاستثمارية في الأردن ومدى جاذبيتها للاستثمار، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين حول العديد من الأمور التي تبين نظرهم للبيئة الاستثمارية في الأردن، حيث أظهرت النتائج بأن نحو 71% من المستثمرين يرون بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة وفقاً للمسح الذي أجري في (نيسان 2021)، مقارنة بـ 63% لآخر مسح أجري في (آب 2020). بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفضت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن البيئة الاستثمارية مشجعة في الأردن من حوالي 34% في (آب 2020) لتصل إلى 27% في (نيسان 2021) (الشكل 8).



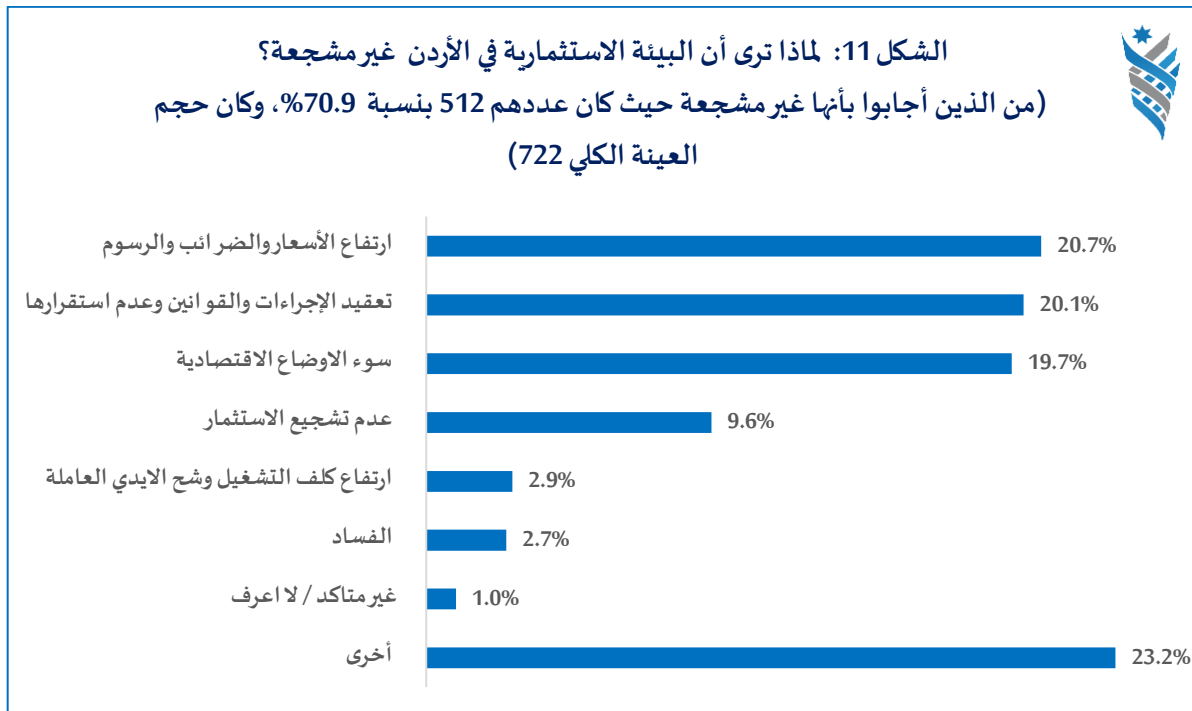
وبالنسبة للقطاعات الاقتصادية من حيث نظرهم للبيئة الاستثمارية في الأردن، فإن النسب -بشكل عام- أظهرت تقارباً بين كافة القطاعات، حيث أظهرت إجابات المستثمرين في قطاع الزراعة تشاوفاً بشكل أكبر من القطاعات الأخرى، وكان المستثمرين في قطاع الزراعة من الذين يرون بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة يشكلون النسبة الأعلى بين كافة القطاعات بنحو 76% (الشكل 9).



وبالنظر إلى الشركات من حيث الحجم، فمن اللافت أن الشركات متوسطة الحجم (11 – 50 موظف) هي أكثر من يرى بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة للاستثمار بنسبة 82% (الشكل 10).

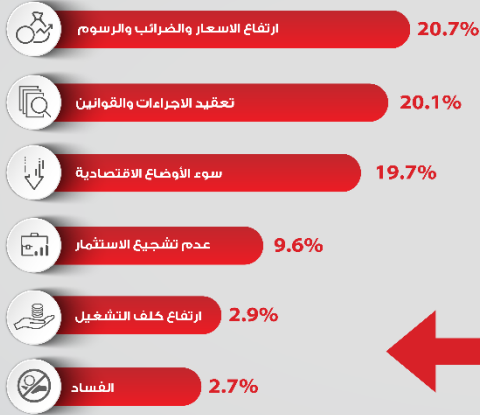


أما الأسباب التي عزت بالمستثمرين إلى وصف البيئة الاستثمارية في الأردن بأنها غير مشجعة، فقد أرجع 21% منهم ذلك إلى ارتفاع الأسعار والضرائب والرسوم، فيما أشار حوالي 20% من المستثمرين أن السبب في ذلك يعود إلى تعقيد الإجراءات والقوانين وعدم استقرارها، وقال نحو 20% منهم بأن السبب لذلك هو سوء الوضع الاقتصادي بشكل عام (الشكل 11).



برأيك، هل البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة أم غير مشجعة للاستثمار؟

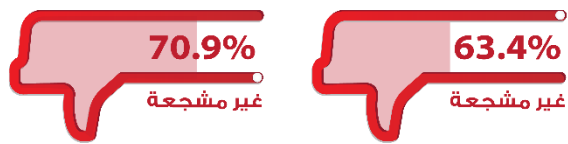
الأسباب



كانت النسبة متقاربة لجميع القطاعات

نيسان 2021

آب 2020



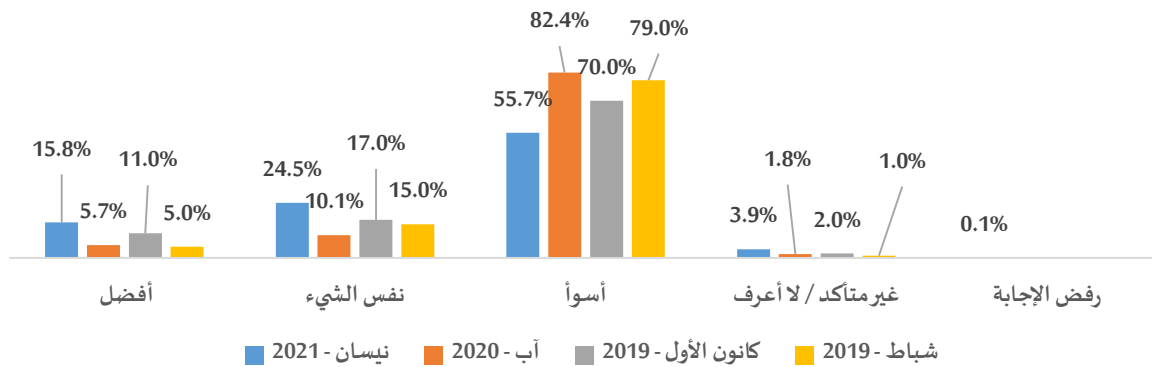
نيسان 2021

آب 2020

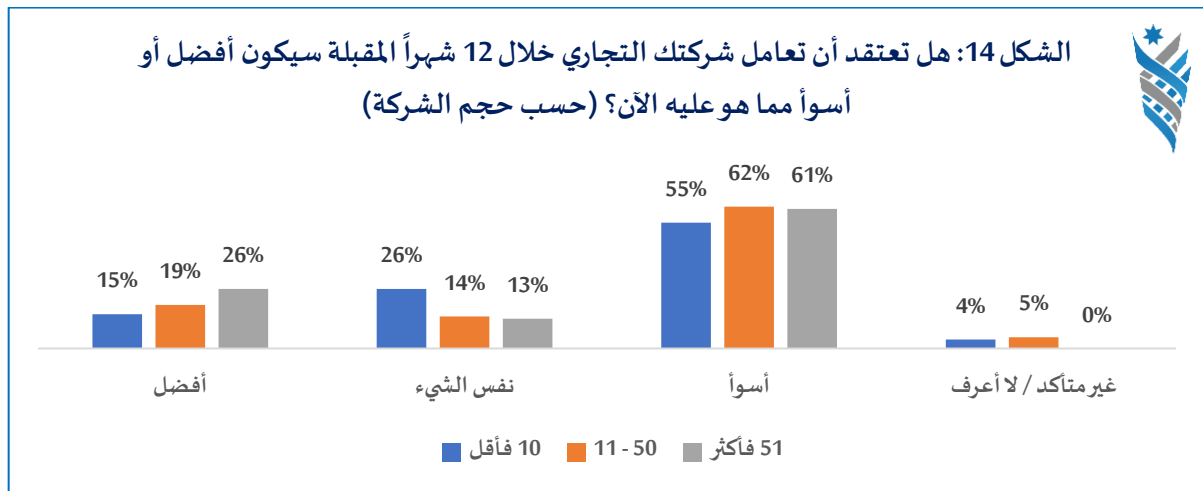
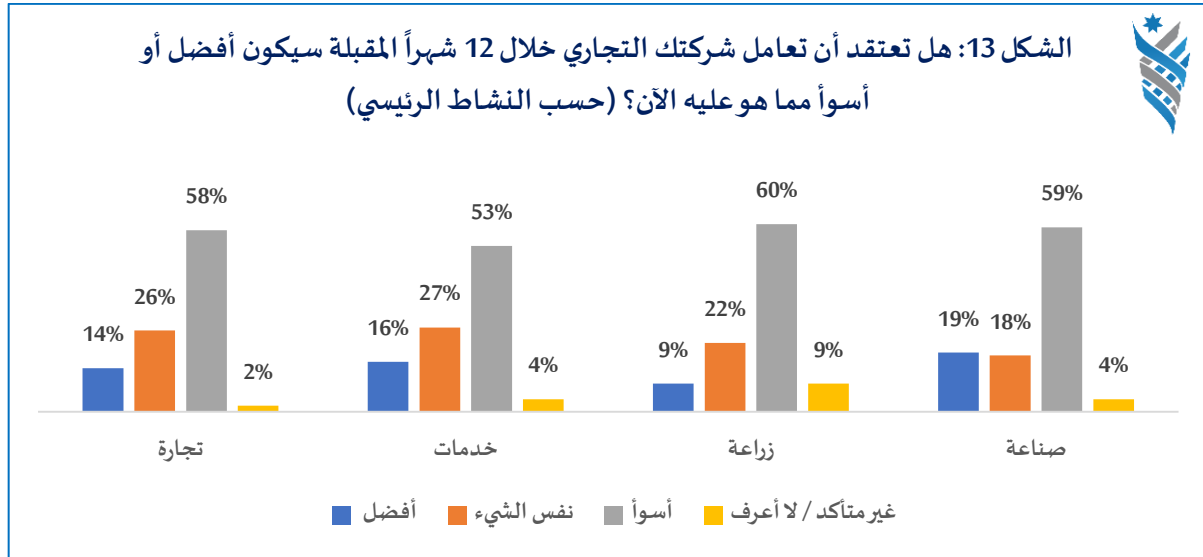
3. آثار جائحة كورونا على الأعمال في الأردن:

أما بالنسبة لتوقعات المستثمرين لحجم تعاملهم التجاري للسنة القادمة، فقد أظهرت نتائج المسح بأن 56% من المستثمرين يعتقدون بأن حجم تعاملهم التجاري سيكون أسوأ خلال الـ 12 شهراً القادمة، فيما يعتقد 25% منهم بأن تعاملهم التجاري سيبقى على ما هو عليه، و16% منهم يرى بأن تعاملهم التجاري سيكون أفضل مما هو عليه حالياً (الشكل 12).

الشكل 12: هل تعتقد أن تعامل شركتك التجاري خلال 12 شهراً المقبلة سيكون أفضل أو أسوأ مما هو عليه الآن؟

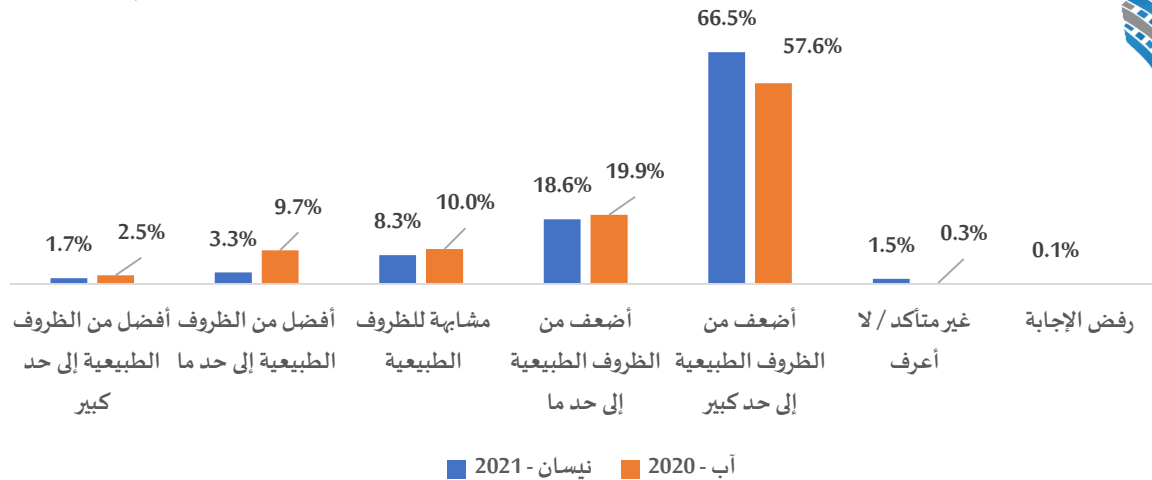


وعند النظر إلى خصائص المستجيبين من حيث النشاط الرئيسي، فإن نسب المستثمرين الذين يتوقعون أن يكون الوضع أسوأ مما هو عليه في تعاملاتهم التجارية متقاربة في القطاعات المختلفة، وتتراوح بين 53%-60% (الشكل 13)، فيما كانت إجابات المستثمرين من حيث الحجم أيضاً متقاربة مما يشير إلى تقارب نسبة التأثير على مختلف الشركات بمختلف أحجامها (الشكل 14).



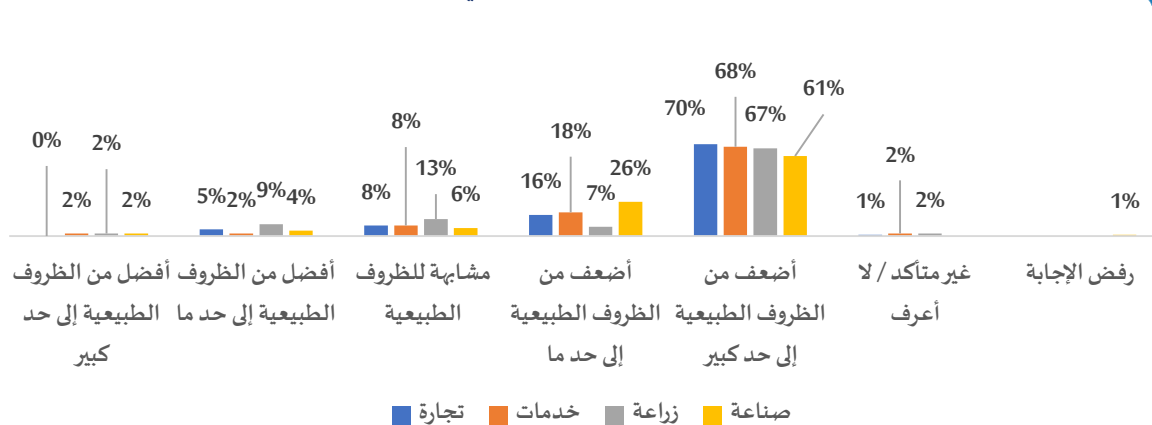
أثرت جائحة كورونا على جميع الأنشطة الاقتصادية في الأردن، ولدراسة هذا الأثر قام المنتدى بسؤال المستثمرين في الأردن عن حجم تعامل شركاتهم التجاري منذ بداية أزمة كورونا وحتى فترة جمع البيانات، وكانت نتائج المسح تعكس التوقعات لتوقف الأنشطة الاقتصادية خلال فترة الحظر، حيث أن أكثر من نصف المستثمرين 67% يرون بأن حجم التعامل أضعف من الظروف الطبيعية إلى حد كبير، بينما يرى نحو 2% فقط من المستثمرين أن حجم التعامل التجاري منذ بداية الأزمة أفضل من الظروف الطبيعية إلى حد كبير (الشكل 15).

الشكل 15: كيف تصف حجم تعامل شركتك التجاري منذ بداية ازمة كورونا وحتى اليوم؟

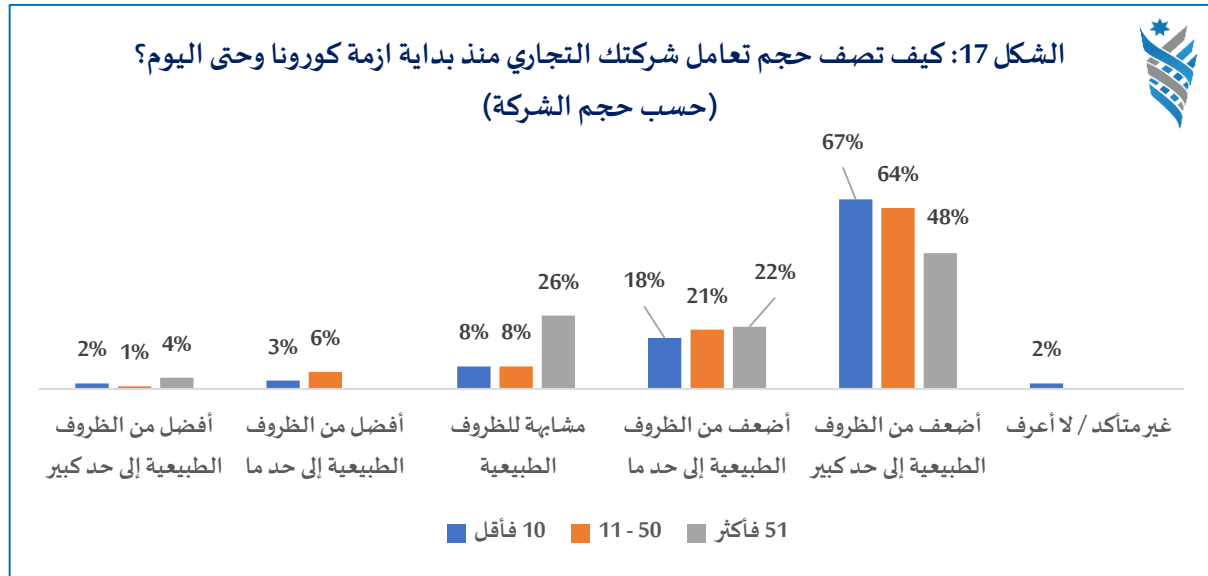


وبالنظر إلى مدى تأثير جائحة كورونا بحسب النشاط الرئيسي، فيلاحظ تأثر قطاع التجارة بشكل أكبر عن مختلف القطاعات الأخرى، حيث قال 70% من المستثمرين في قطاع التجارة بأن حجم التعامل التجاري كان (أضعف من الظروف الطبيعية إلى حد كبير)، فيما كان القطاع الصناعي -مقارنة بالقطاعات الأخرى- من أقل القطاعات تأثراً بجائحة كورونا (أضعف من الظروف الطبيعية إلى حد كبير) ونسبة 61%، كما هو مبين في (الشكل 16).

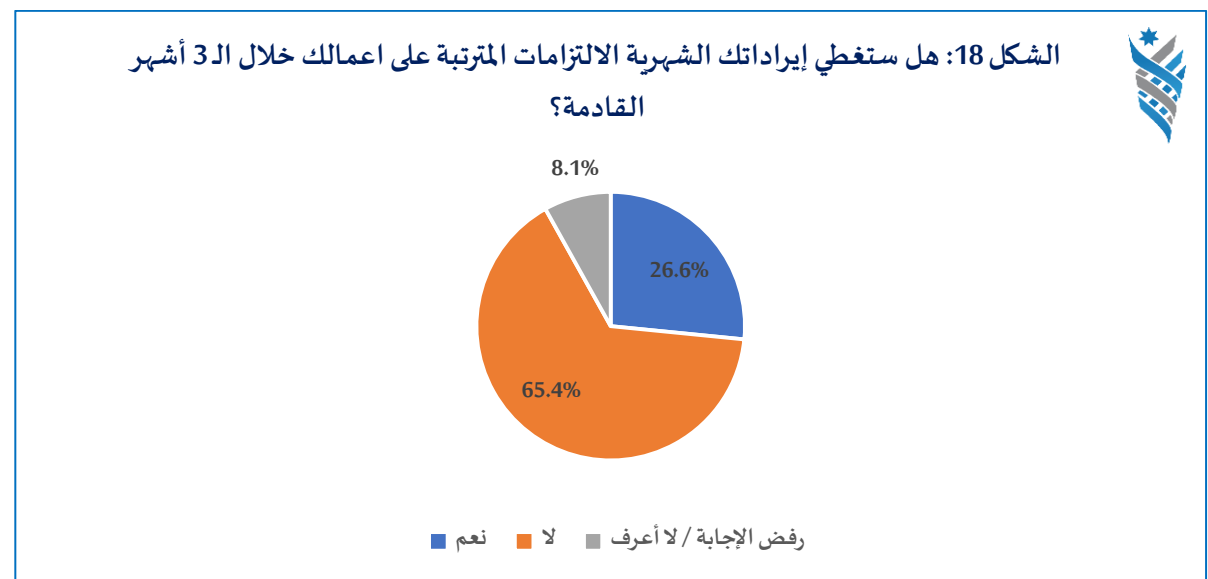
الشكل 16: كيف تصف حجم تعامل شركتك التجاري منذ بداية ازمة كورونا وحتى اليوم؟
(حسب النشاط الرئيسي)



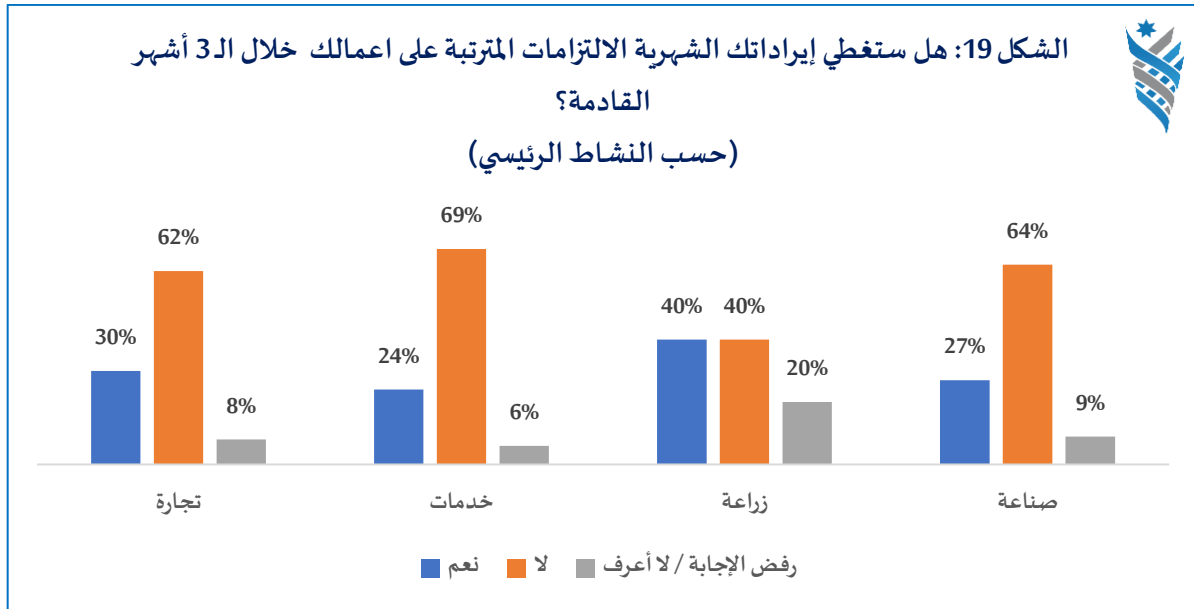
أما بالنسبة لمدى تأثير جائحة كورونا على حجم الشركات فيلاحظ بأن نسب التأثير كانت متقاربة -بشكل عام- إلا أن الشركات الصغيرة (10 موظفين فأقل) كانت من أكثر الشركات تأثراً بجائحة كورونا بنسبة 67% (أضعف من الظروف الطبيعية إلى حد كبير) كما هو مبين في (الشكل 17).



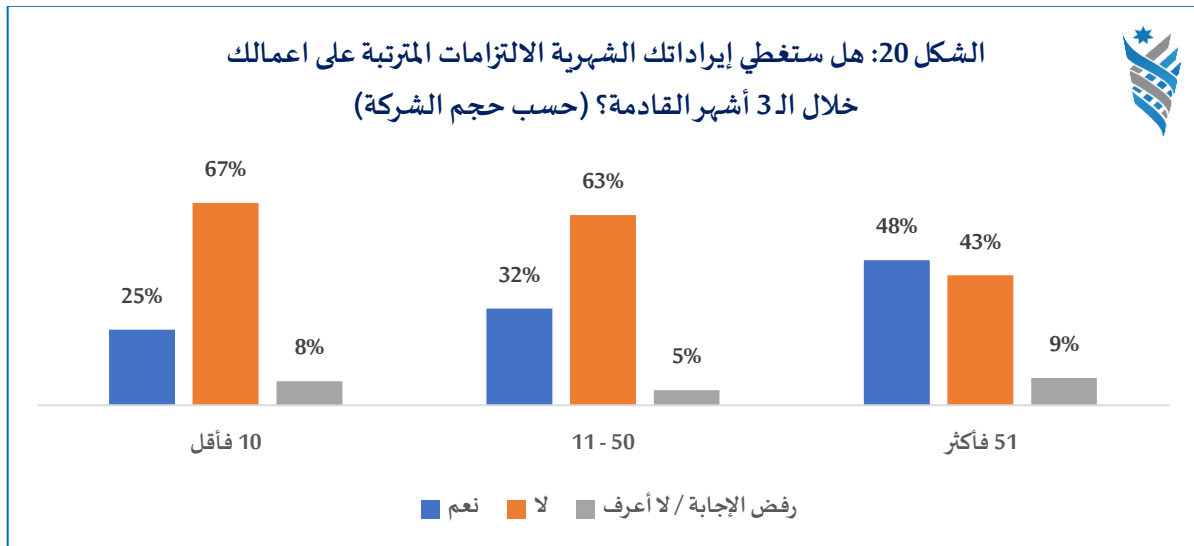
ولدى سؤال المستثمرين عن توقعاتهم المستقبلية لإمكانية زيادة إيراداتهم لتغطية الالتزامات المترتبة عليهم خلال الفترة القادمة وبعد مرور أزمة كورونا، فتشير نتائج المسح بأن حوالي 65% من المستثمرين يتوقعون أنهم لن يتمكنوا من تغطية التزاماتهم خلال الفترة القادمة، فيما كانت توقعات نحو 27% من المستثمرين فقط بأن حجم إيراداتهم ستغطي الالتزامات المترتبة على أعمالهم خلال الفترة القادمة وبعد أزمة كورونا. (الشكل 18)



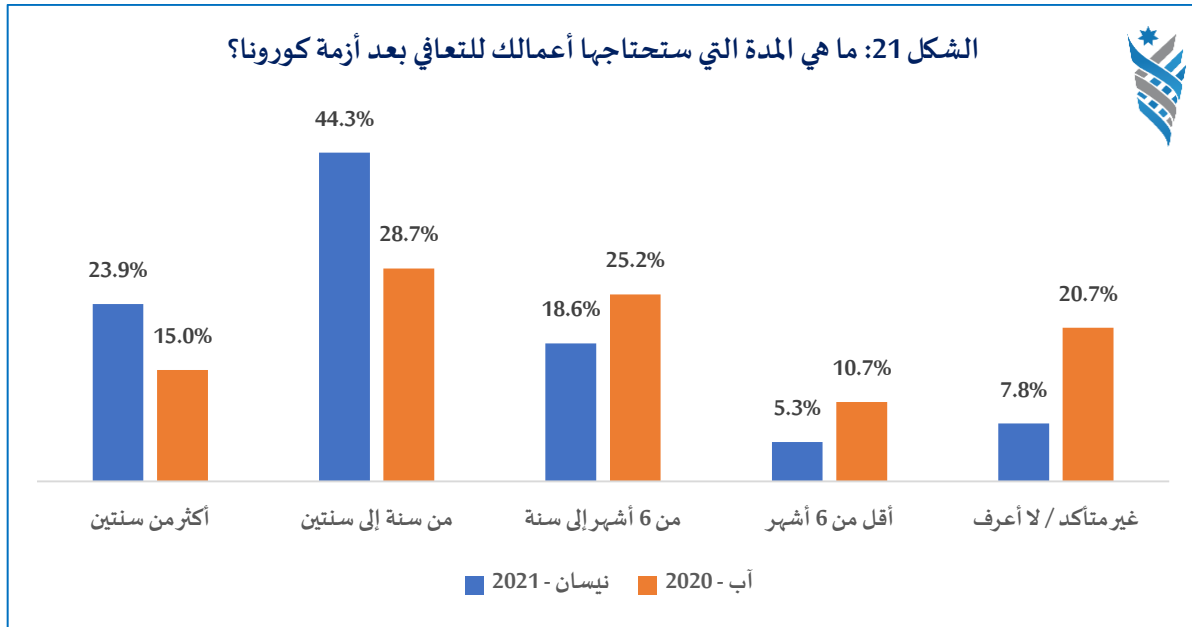
وبالنظر إلى التوقعات خلال الثلاثة أشهر القادمة حول إمكانية تغطية الإيرادات الشهرية للالتزامات المترتبة على الشركات بحسب كل قطاع، فكانت نسب جميع القطاعات المتشائمة متقاربة -بشكل عام- حيث كانت تتراوح بين 62%-69% (الشكل 19).



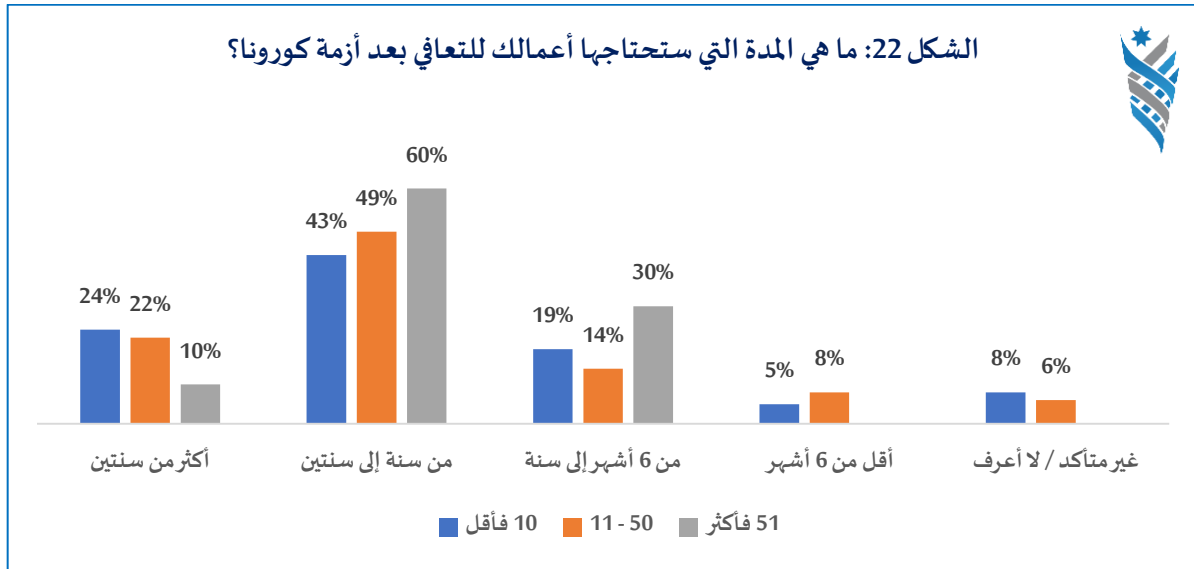
أما وبالنسبة للشركات حسب حجمها، فقد كانت نسب الشركات الصغيرة (10 موظفين فأقل) تظهر أنها الأكثر تضرراً من الأزمة بنسبة 67% (الشكل 20).



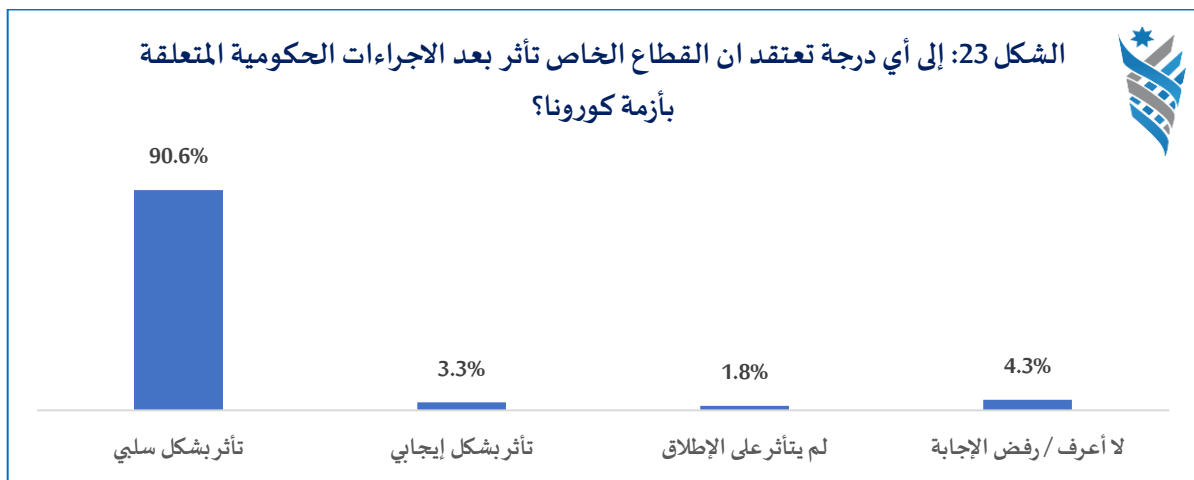
أما فيما يتعلق بتوقعات المستثمرين حول المدة التي تحتاجها أعمالهم كي تتعافى، قام المنتدى بسؤال المستثمرين عن المدة المتوقعة للتعافي، فأجاب حوالي 44% من المستثمرين بأنهم يتوقعون أنهم بحاجة لفترة ما بين سنة إلى سنتين للتعافي، كما توقع نحو 24% أنهم بحاجة إلى أكثر من سنتين (الشكل 21).



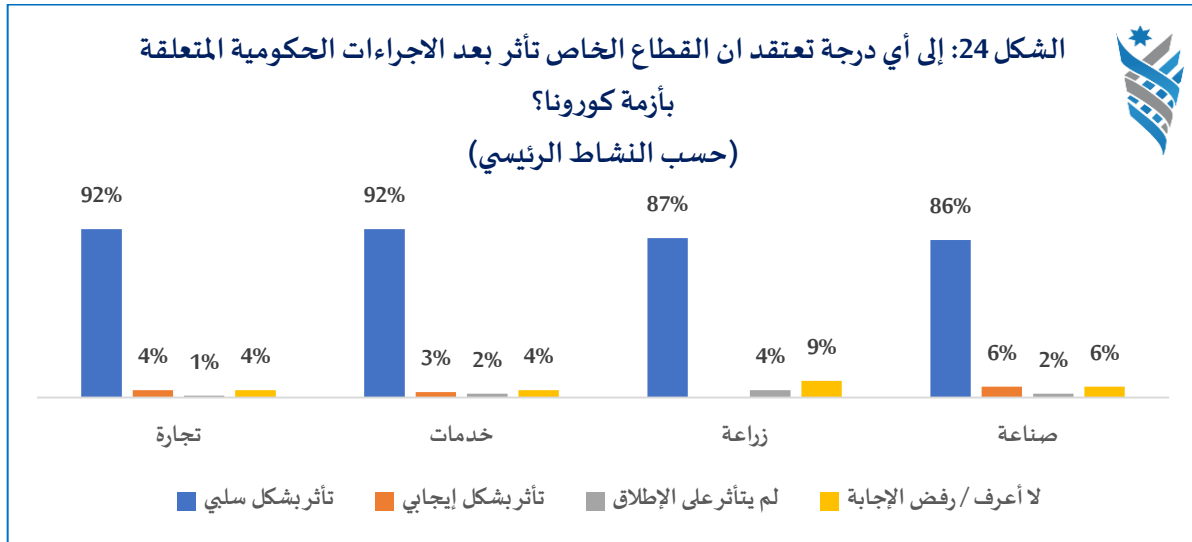
وفي سياق توقعات المستثمرين حول المدة التي تحتاجها أعمالهم كي تتعافى، كان 60% من الشركات الكبيرة (51 كوظف فأكثر) يتوقعون أنهم بحاجة لفترة ما بين سنة إلى سنتين، كما توقع نحو 30% من الشركات الكبيرة (51 كوظف فأكثر) أنهم بحاجة من 6 أشهر إلى سنة للتعافى، في حين يرى 24% من الشركات الصغيرة أنهم بحاجة إلى أكثر من سنتين (الشكل 22)



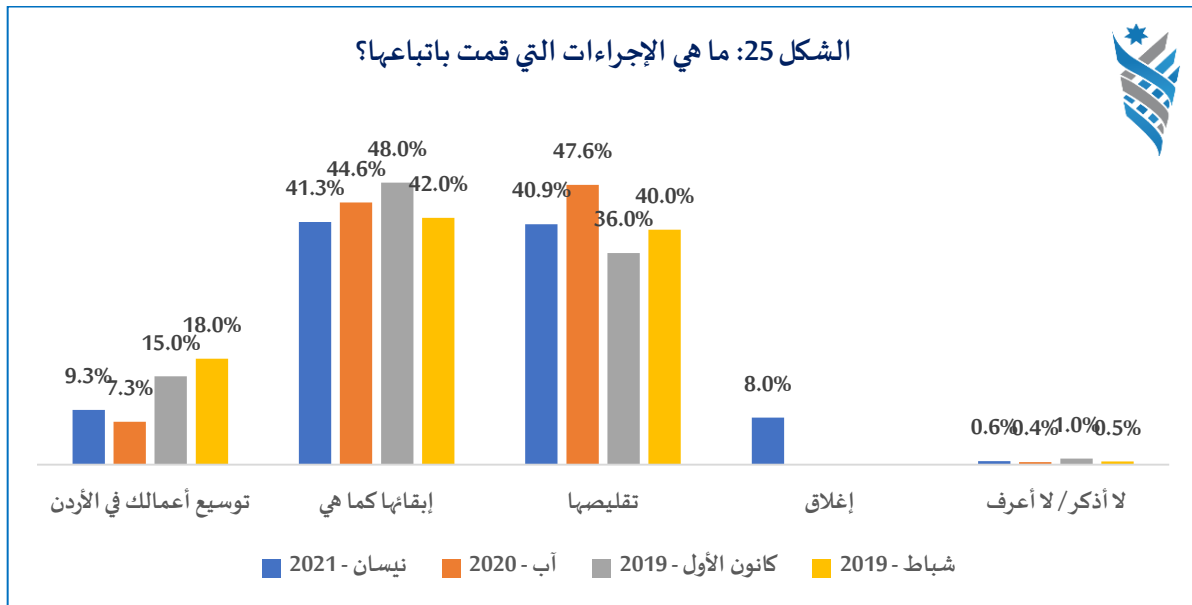
وفي سياق آخر، أظهرت نتائج المسح بأن نسبة المستثمرين الذين يرون بأن القطاع الخاص قد تأثر نتيجة للإجراءات الحكومية المتعلقة بأزمة كورونا بشكل سلبي (91%) خلال العام 2021، ومن الجهة الأخرى فكانت نسبة المستثمرين الذين يعتقدون أن القطاع الخاص في الأردن قد تأثر بشكل إيجابي بعد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالأزمة حوالي 3% فقط (الشكل 23).

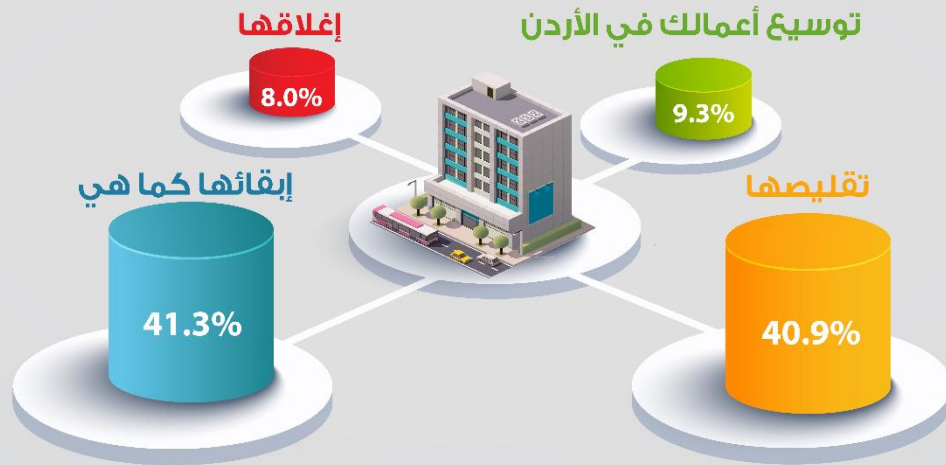


ولمعرفة مدى تأثير القطاعات بعد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالأزمة خلال العام 2021، فقد تأثرت جميع القطاعات بشكل سلبي بنسب متقاربة، تتراوح جميعها بين 86%-92%. أما من ناحية التأثير الإيجابي، فتأثرت القطاعات كافة بتلك الإجراءات بشكل طفيف ومتقارب، حيث تتراوح النسب بين 3%-6% فقط (الشكل 24).

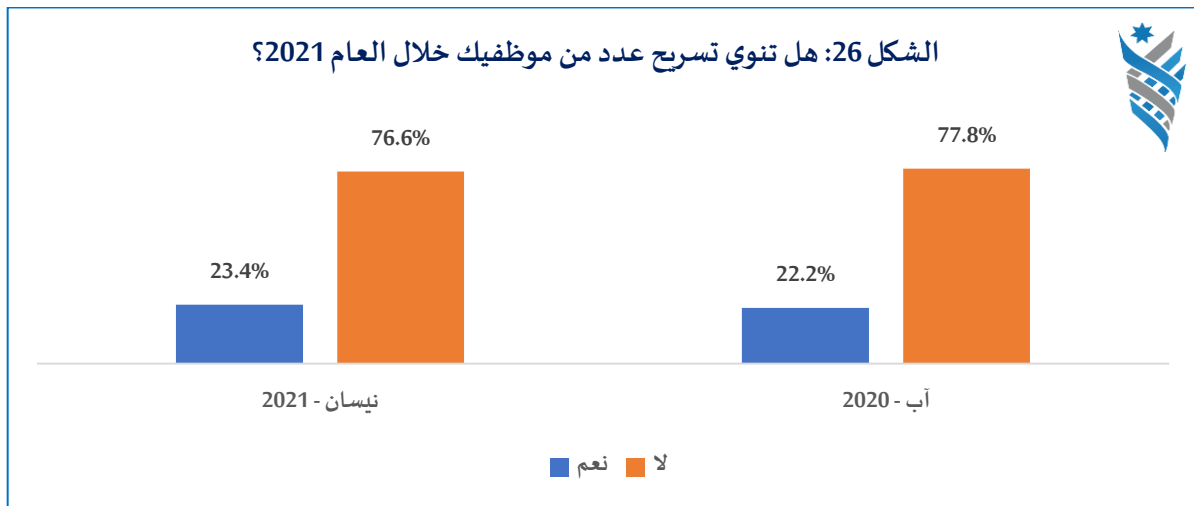


كما تشير نتائج المسح إلى أن (8%) من المستثمرين قاموا بإغلاق أعمالهم نتيجة لتداعيات جائحة كورونا، وقيام (41%) من المستثمرين بتقليص أعمالهم. (الشكل 25).

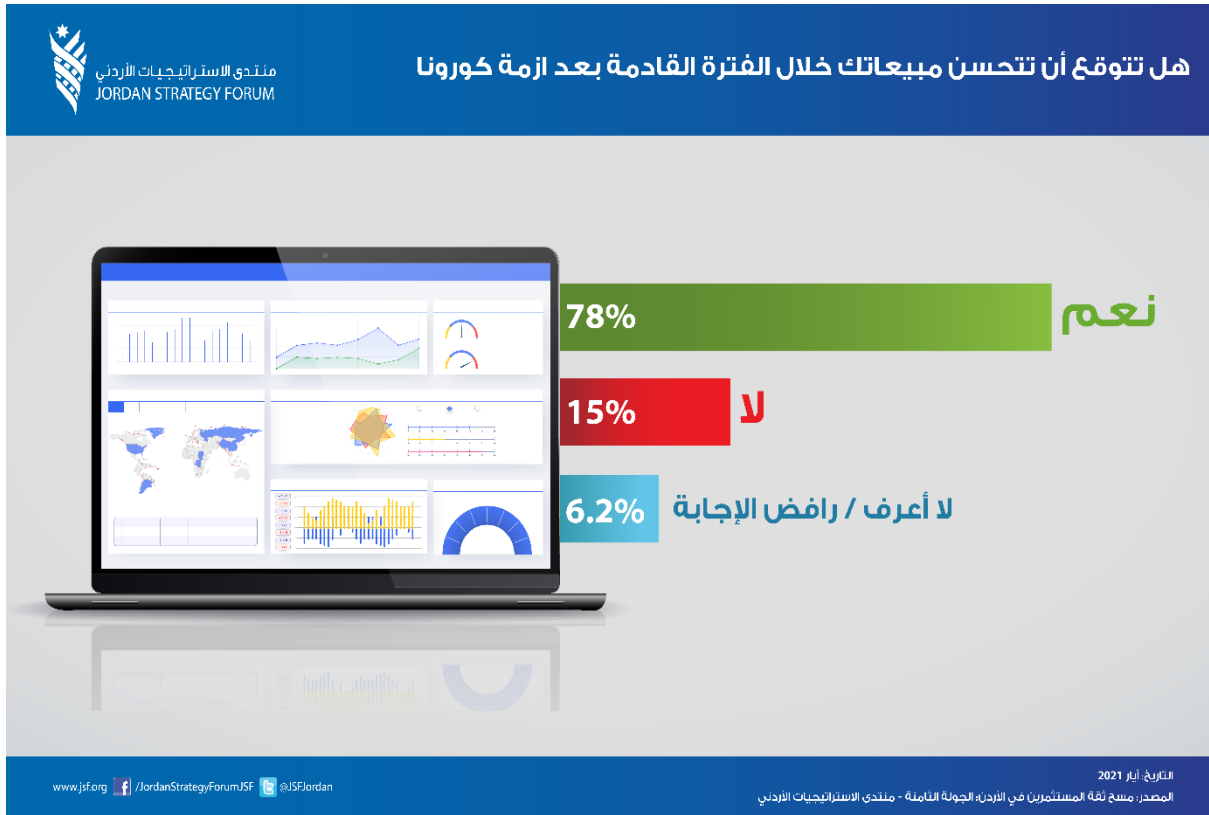
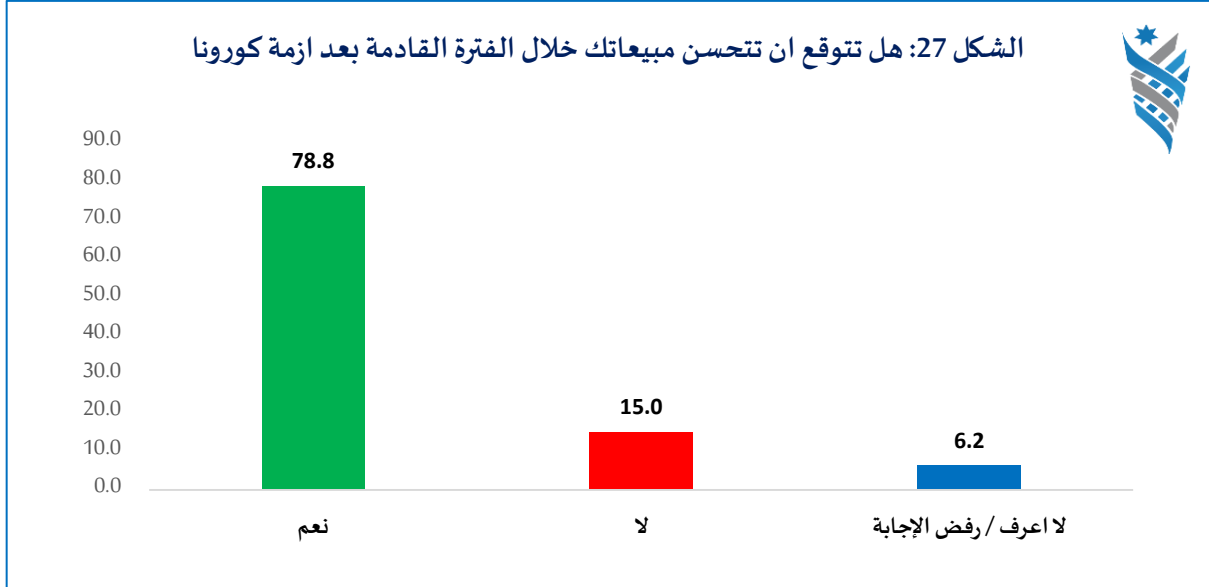




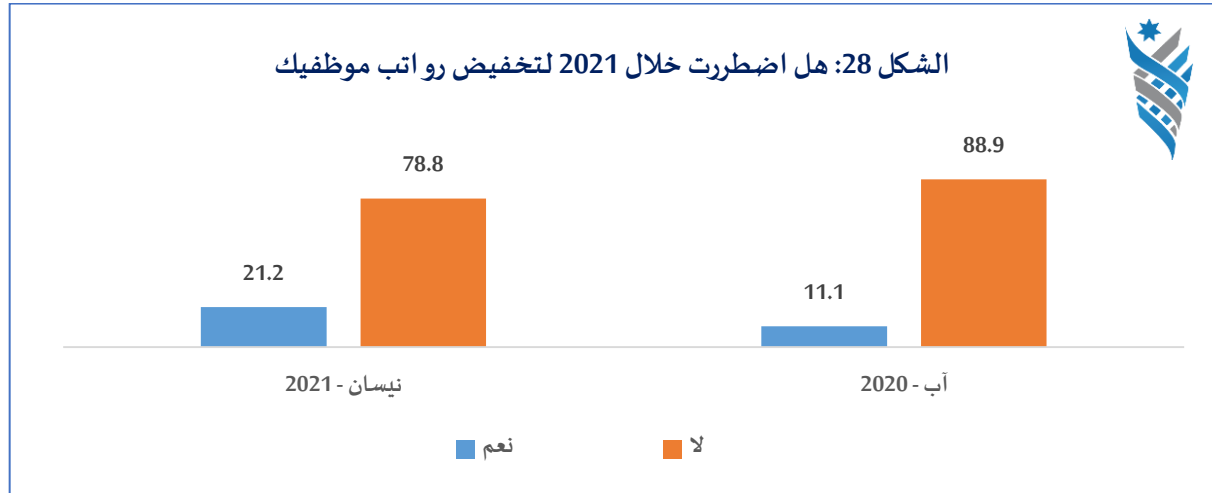
وبنفس السياق تم سؤالهم عما إذا كانت لديهم النية بتسريح عدد من موظفيهم في الفترة القادمة، وكانت نسبة المستثمرين الذين لديهم نية لتسريح موظفيهم قد ارتفعت من حوالي 22% في عام 2020 إلى نحو 23% في العام 2021 نتيجة لجائحة كورونا (الشكل 26).



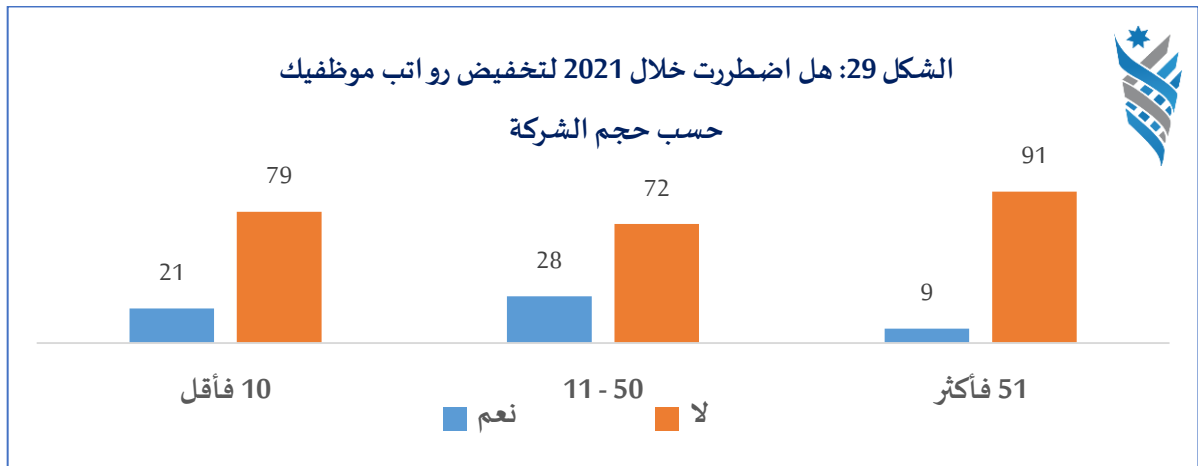
كما قام المنتدى بسؤال المستثمرين حول توقعاتهم بتحسين مبيعاتهم خلال الفترة القادمة بعد أزمة كورونا، أشار نحو 79% من المستثمرين بتوقع تحسن مبيعاتهم، فيما بين 15% أنهم لا يتوقعون تحسن مبيعاتهم (الشكل 27).



وعند سؤال المستثمرين حول قيامهم بتخفيض رواتب موظفيهم خلال العام 2021، أشار نحو (79%) من المستثمرين إلى عدم اضطرارهم لتخفيض رواتب موظفيهم خلال العام 2021 (الشكل 28).

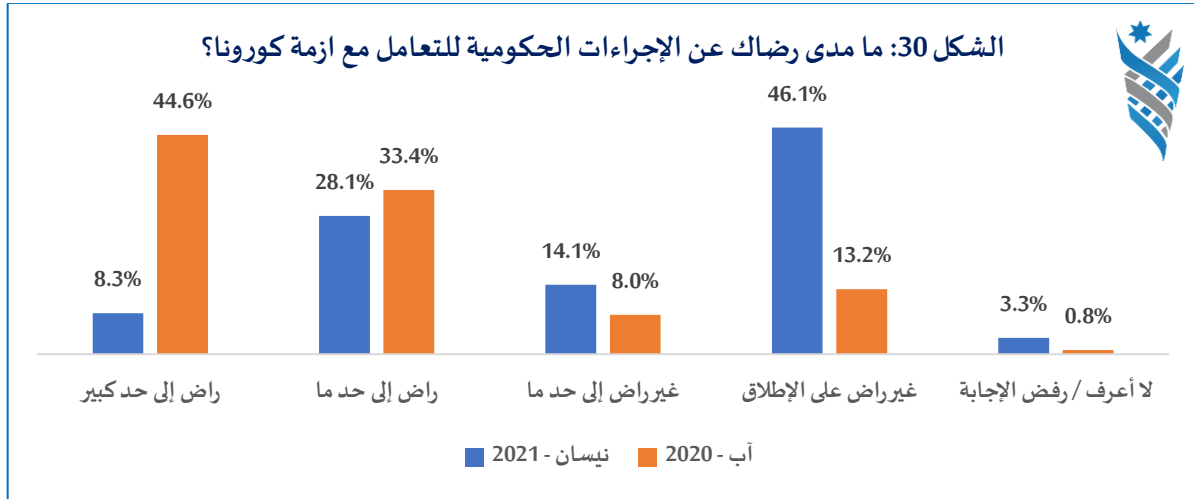


أما وبالنسبة إلى حجم الشركات، فيلاحظ بأن الشركات الصغيرة (10 فأقل) والمتوسطة (11-50) تضررا بأزمة كورونا أكثر من الشركات الكبيرة (51 فأكثر)؛ حيث تراوحت نسبة المستثمرين الذين قاموا بتخفيض رواتب موظفيهم في الشركات الصغيرة والمتوسطة بين (21%-28%)، في حين لم تتجاوز الـ (9%) للشركات الكبيرة (الشكل 29).

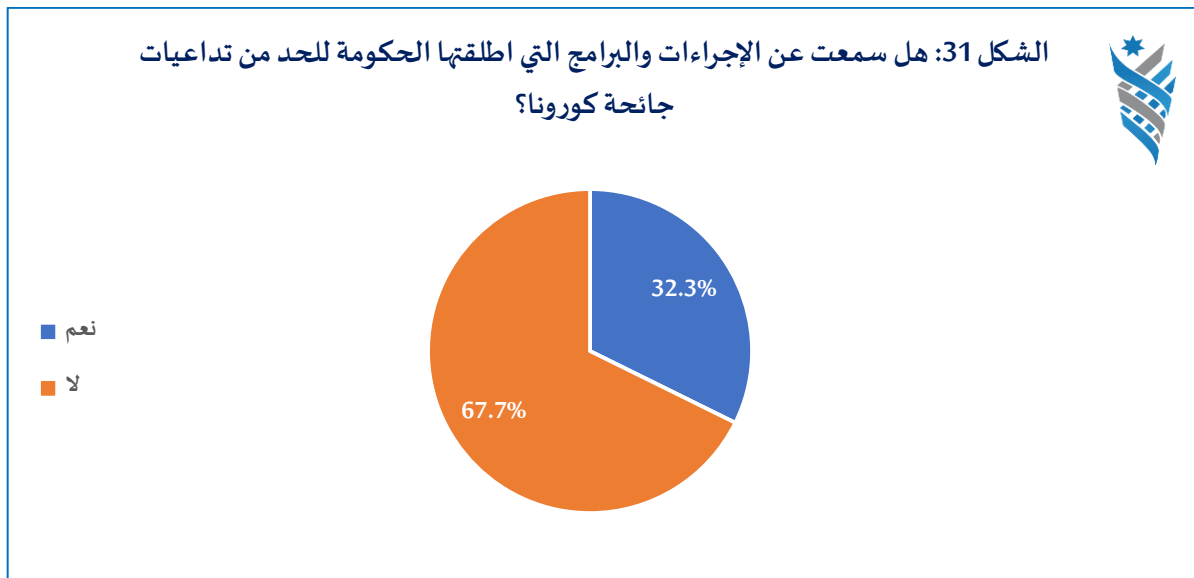


4. مستوى الرضا عن الاجراءات الحكومية الاقتصادية خلال أزمة فايروس كورونا:

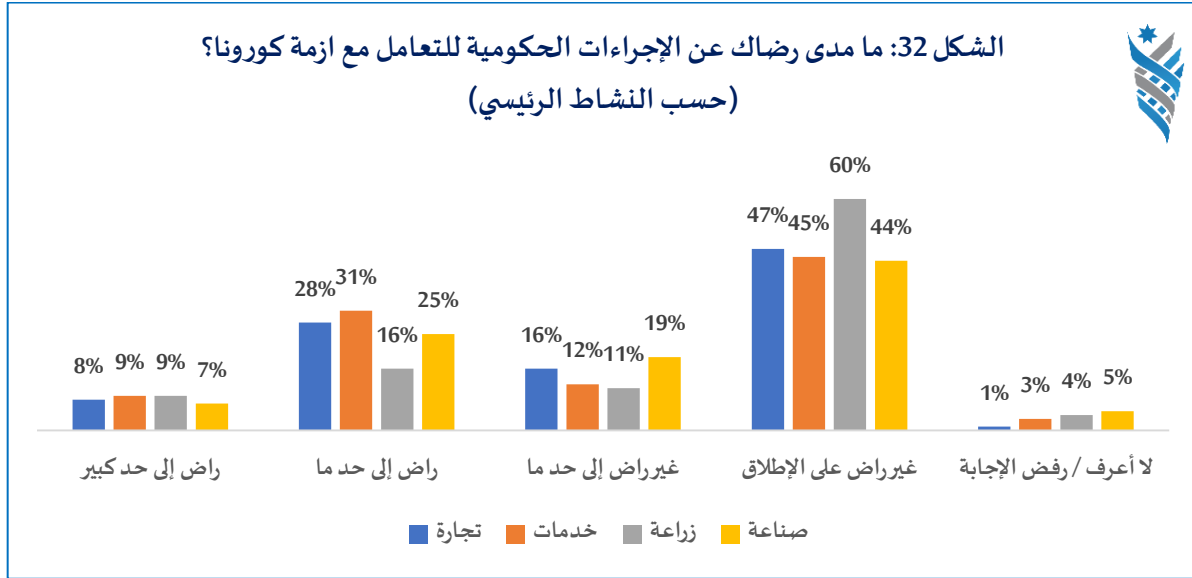
قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بتقييم وجهة نظر المستثمرين حول الإجراءات الحكومية لدعم الاقتصاد الأردني خلال جائحة كورونا وسؤالهم عن مدى رضاهم عن الإجراءات الحكومية، حيث تشير نتائج المسح إلى أن النسبة الكبيرة من المستثمرين الذين كانوا راضيين إلى حد كبير عن الإجراءات الاقتصادية خلال الجائحة قد انخفضت بشكل كبير جداً، حيث كانت نحو 45% في عام 2020 لتصل إلى 8% في عام 2021 (الشكل 30).



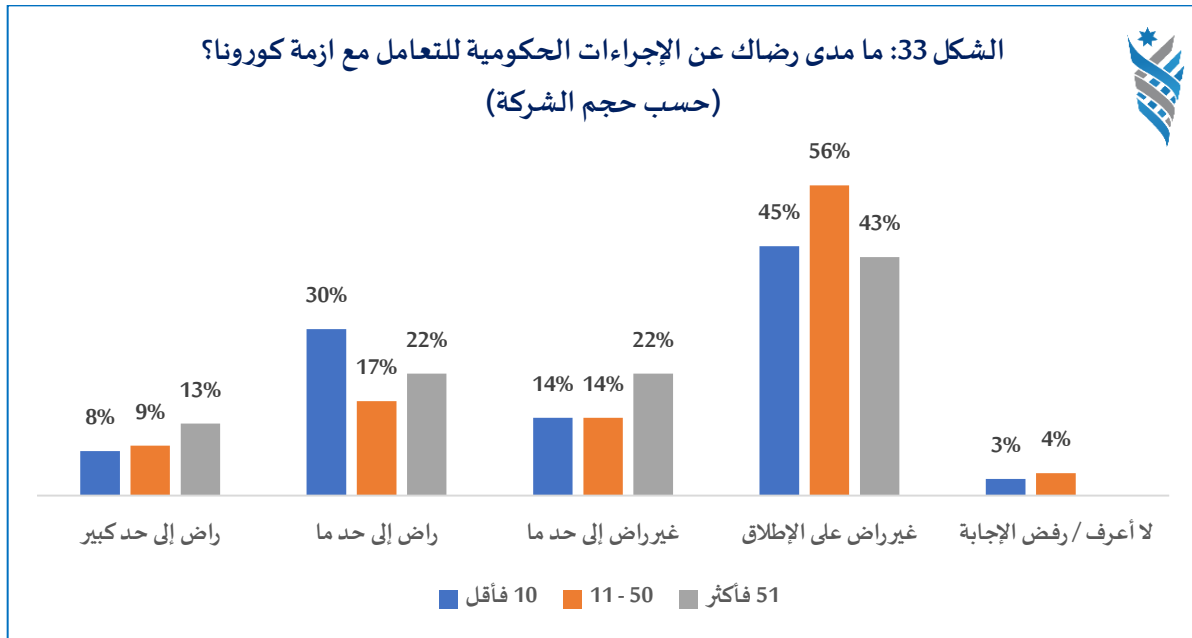
وعند سؤال المستثمرين عن الإجراءات والبرامج التي اتخذتها الحكومة للحد من تداعيات جائحة كورونا والتي تبلغ 448 مليون دينار، فكانت نسبة المستثمرين الذين لم يسمعوها عن هذه الإجراءات حوالي 68% (الشكل 31).

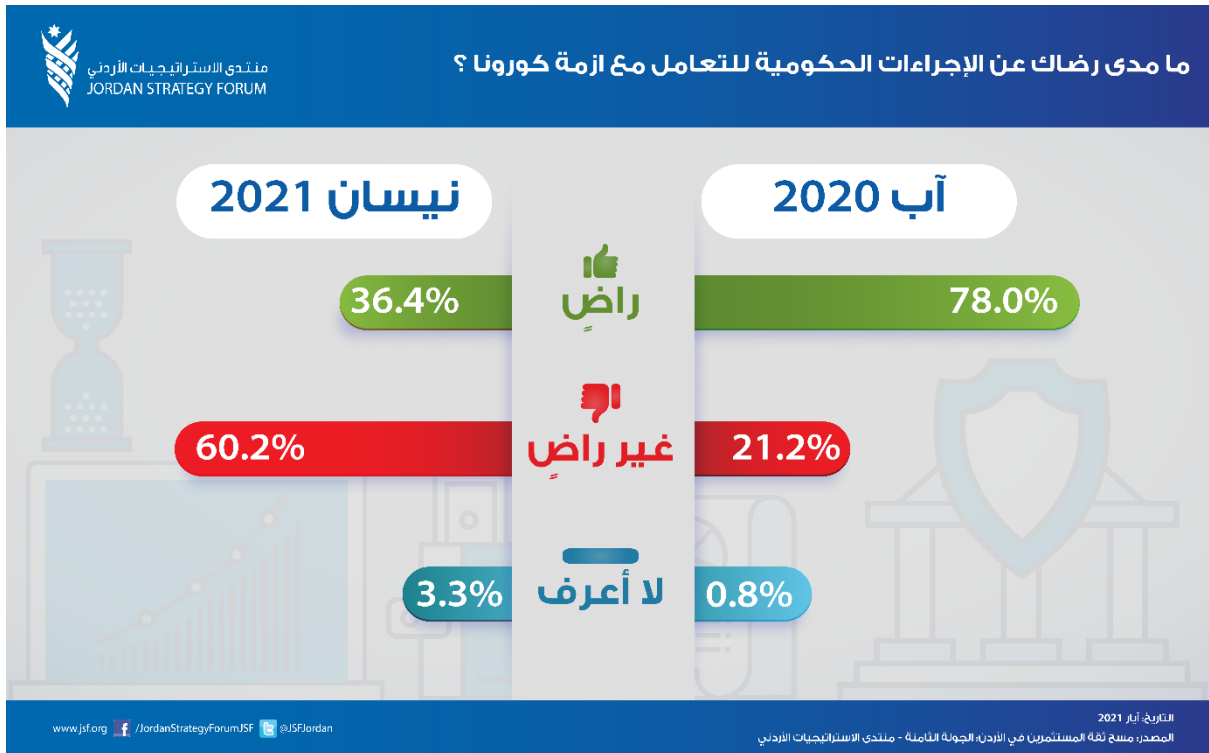


أما عند دراسة خصائص المستثمرين حسب نشاطهم الرئيسي، فكان أكثر من عبّر عن عدم رضاهم على الإطلاق هم من المستثمرين في القطاع الزراعي وبنسبة 60%، وكانت نسب باقي المستثمرين غير الراضين على الإطلاق في القطاعات المتبقية متقاربة وتتراوح بين 44%-47% (الشكل 32).

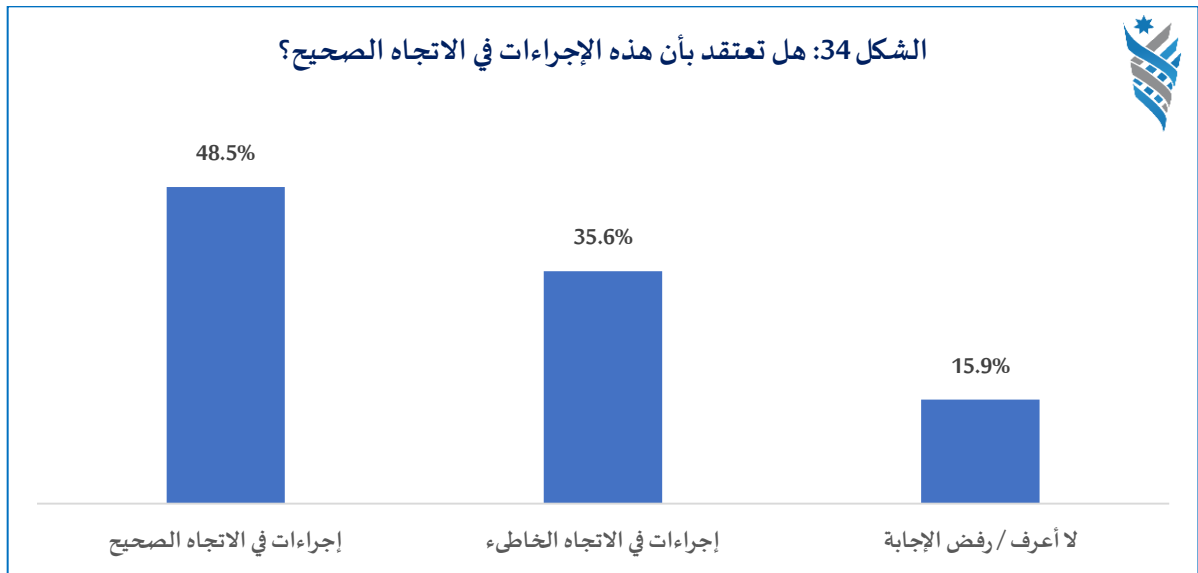


وبالنسبة إلى رضى المستثمرين حسب حجم شركاتهم، فقد تفاوتت نسبة رضا المستثمرين على حسب درجة الرضى، إلا أن درجة عدم الرضى على الإطلاق كانت مرتفعة بشكل ملحوظ بين كافة الشركات 43%-56% (الشكل 33).

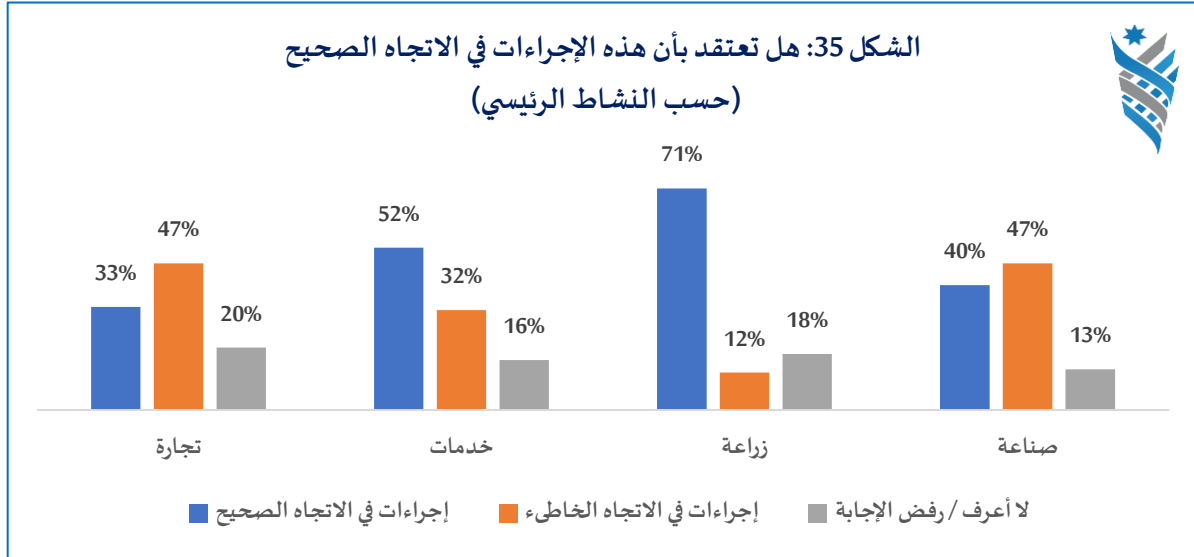




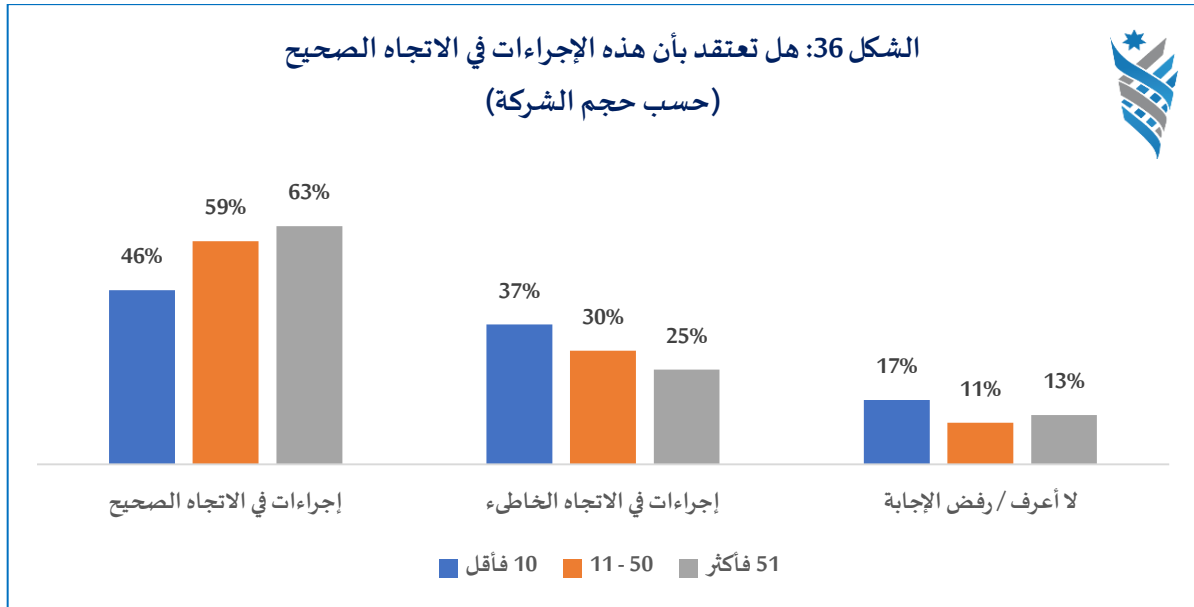
كما تم سؤال المستثمرين عن اعتقادهم فيما إذا كانت الإجراءات والبرامج التي اتخذتها الحكومة بالاتجاه الصحيح، فأشار ما يقارب من نصف المستثمرين أنها بالاتجاه الصحيح 49%، وما يقارب من ثلث المستثمرين 36% يرى أنها في الاتجاه الخاطئ (الشكل 34).



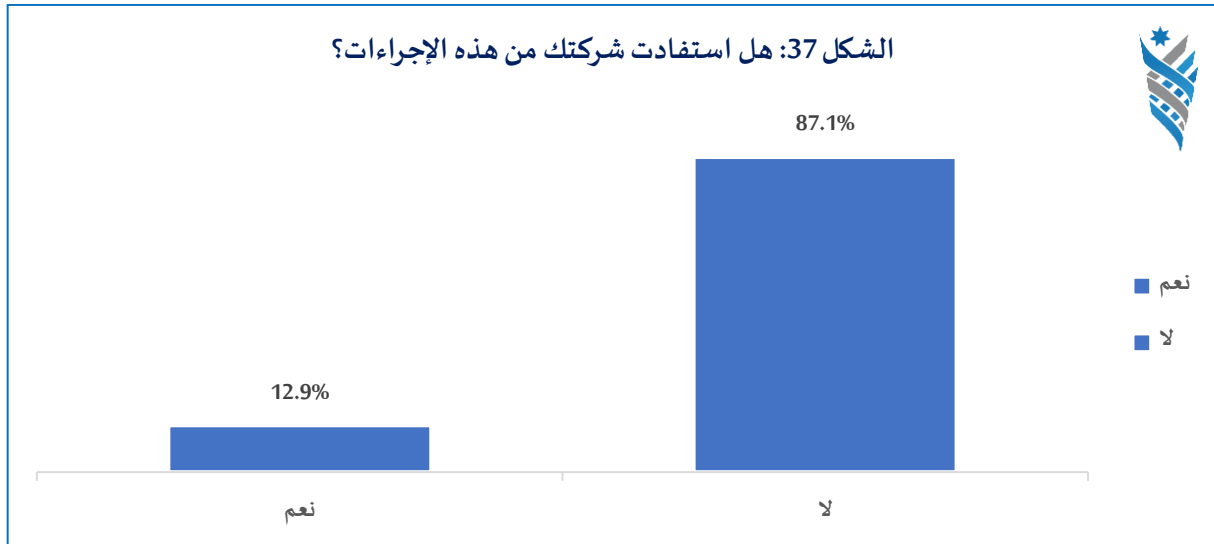
وكان المستثمرون في قطاع الزراعة هم أكثر من يرون بأن هذه الإجراءات في الاتجاه الصحيح وبنسبة 71%، فيما كان المستثمرون في قطاعي الصناعة والتجارة هم أكثر من يرون بأن هذه الإجراءات في الاتجاه الخاطئ وبالنسبة نفسها 47% (الشكل 35).



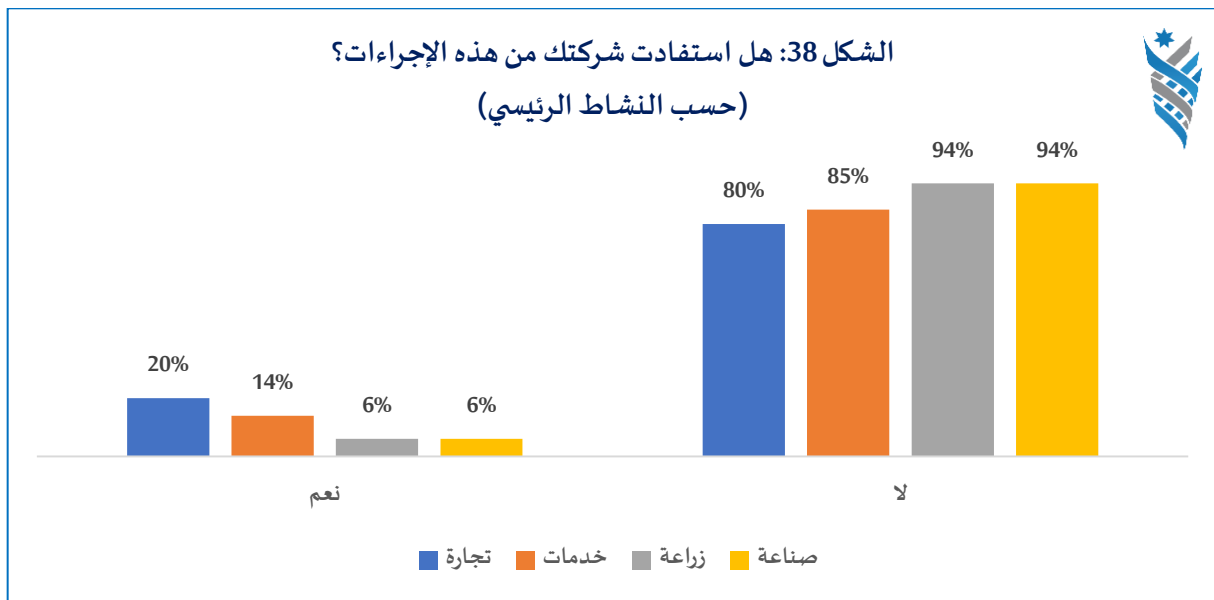
أما إذا نظرنا إلى الشركات من حيث الحجم، فمن اللافت أن الشركات الصغيرة هي أكثر من أجاب بـ (لا أعلم/أرفض الإجابة) مما يشير إلى أن الشركات الصغيرة ليست على دراية كافية بهذه الإجراءات (الشكل 36).



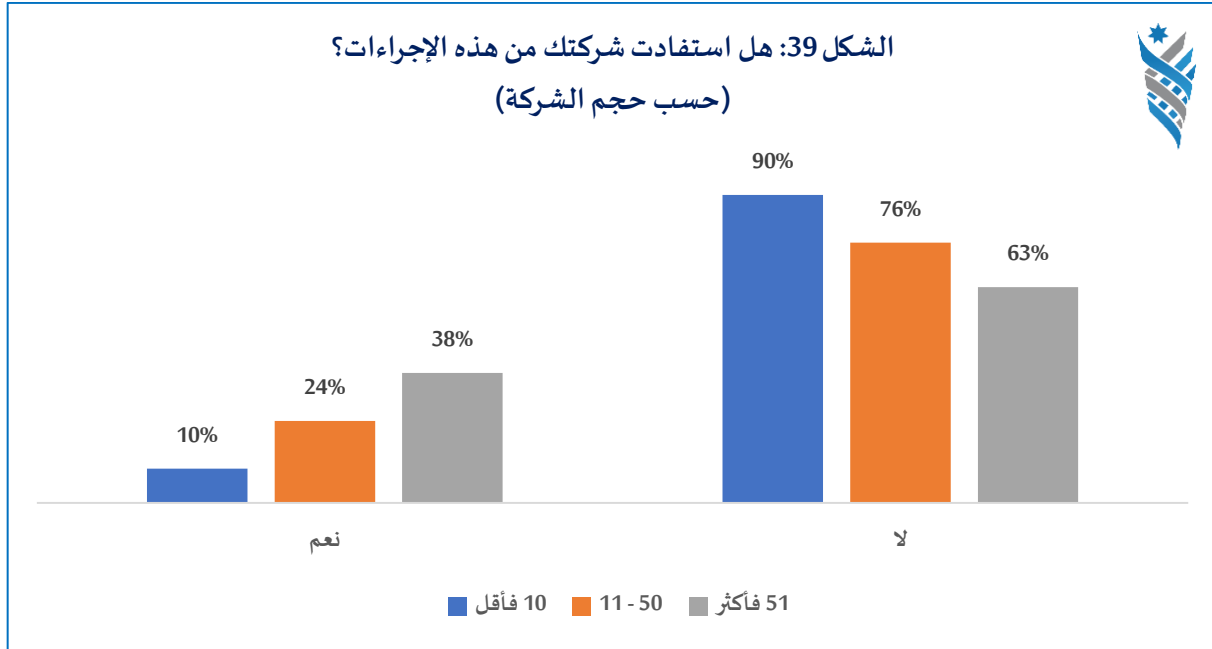
وعند سؤال المستثمرين عن مدى استفادة شركاتهم من هذه الإجراءات، كانت نسبة المستثمرين الذين قالوا ان هذه الإجراءات عادت بالفائدة على استثماراتهم حوالي 13% فقط، في حين أن 87% من المستثمرين تقريباً قالوا بأنها لم تعد بأي فائدة (الشكل 37).



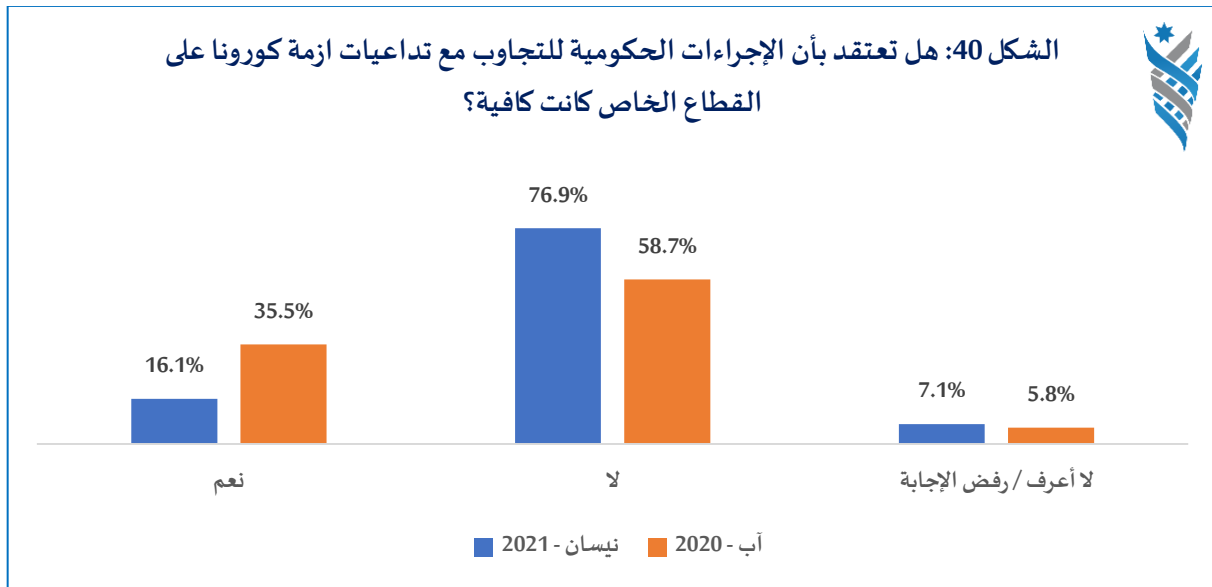
وبالنظر إلى المستثمرين في مختلف القطاعات، فيلاحظ بأن نسب المستفيدين من الإجراءات الحكومية كانت قليلة ومتقاربة إلى حد كبير (الشكل 38).



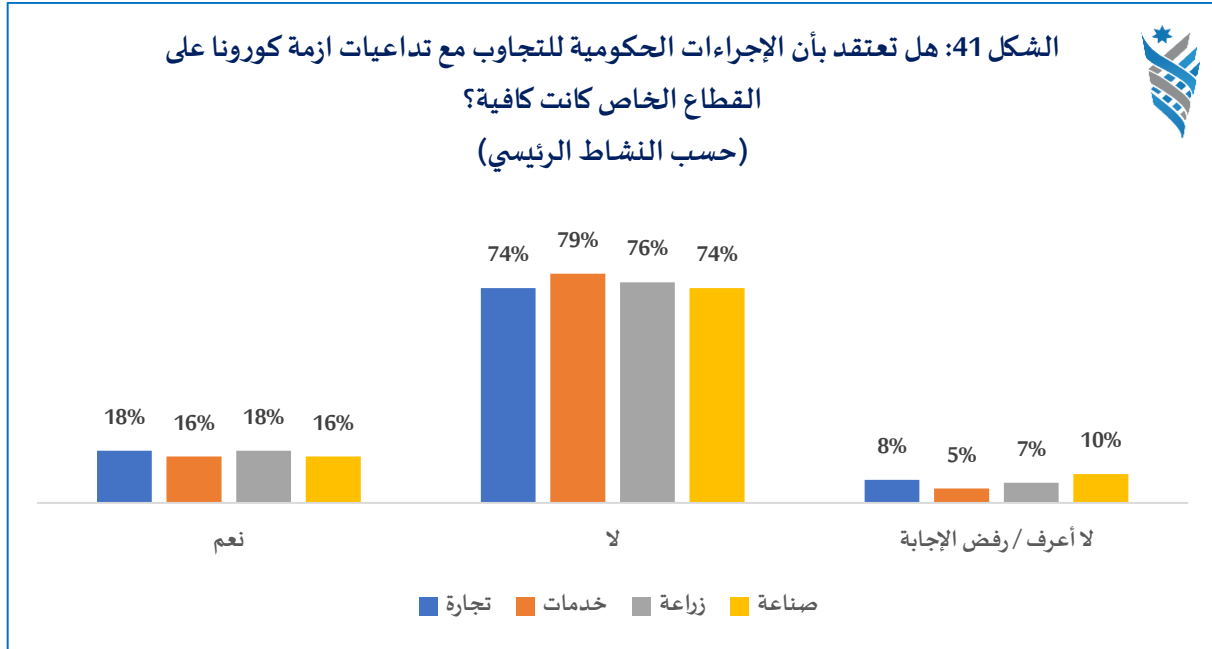
بالمقابل فقد كانت الشركات الكبيرة (51 موظفاً فأكثر) هي أكثر الشركات التي استفادت من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من تداعيات جائحة كورونا (الشكل 39).



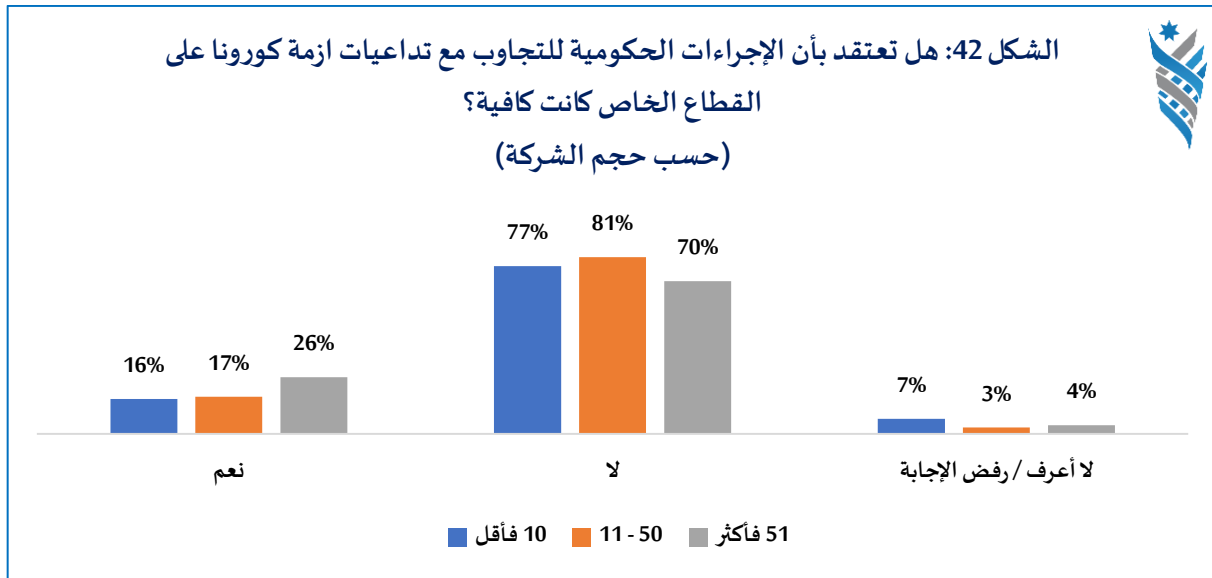
وفي نفس السياق، تم سؤال المستثمرين عن اعتقادهم حول الإجراءات الحكومية المتخذة للتجارب مع تداعيات أزمة كورونا على القطاع الخاص فيما إذا كانت كافية، فقد ارتفعت نسبة المستثمرين الذين أجابوا بـ "لا" من 59% في عام 2020 إلى 77% في عام 2021 (الشكل 40).



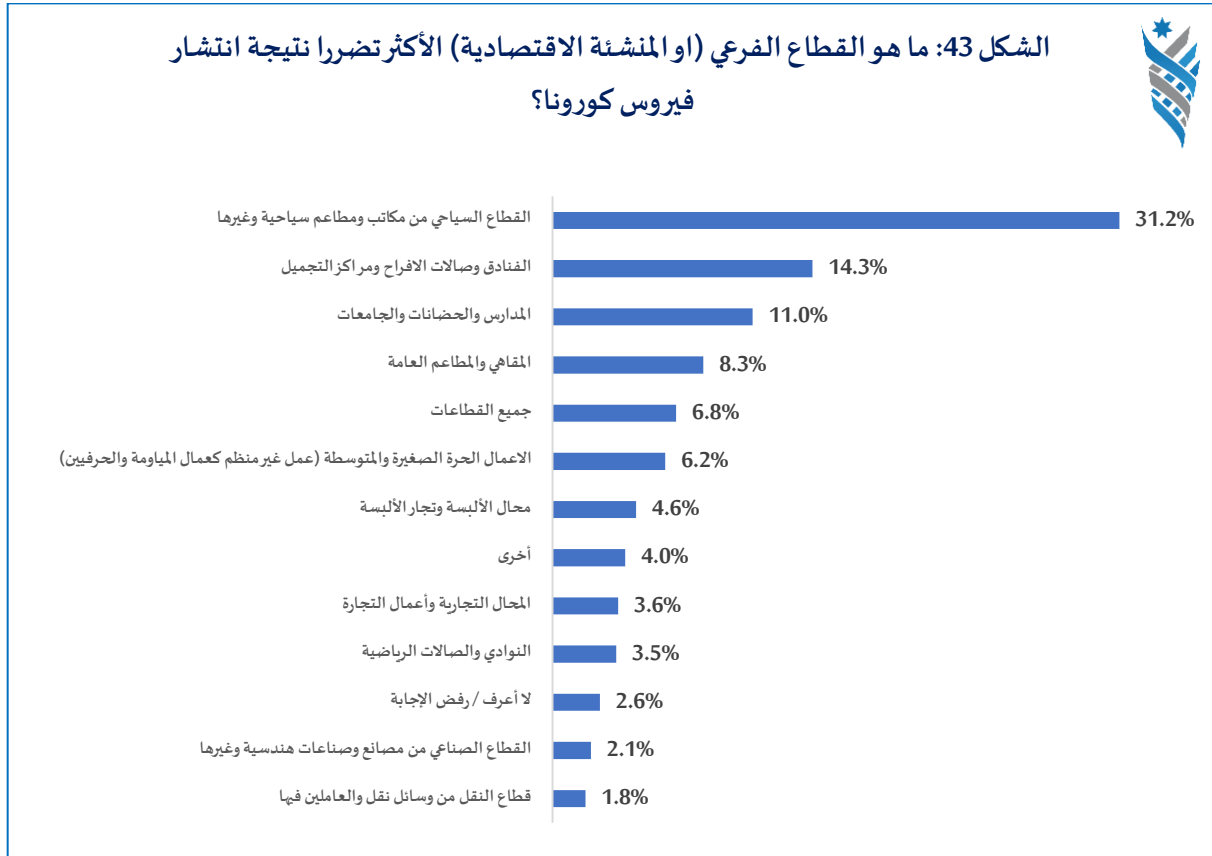
وعند النظر إلى أكثر القطاعات الاقتصادية التي قالت بأن الإجراءات الحكومية لا تتجارب مع تداعيات أزمة كورونا على القطاع الخاص كانت كافية، فإن النسب كانت متقاربة جداً بين كافة القطاعات وتتراوح بين 74%-79% (الشكل 41).



أما إذا نظرنا إلى الشركات من حيث الحجم، فكانت الشركات المتوسطة (11-50 موظف) هي أكثر من عبرت عن عدم اكتفائها بهذه الإجراءات ونسبة 81% (الشكل 42).

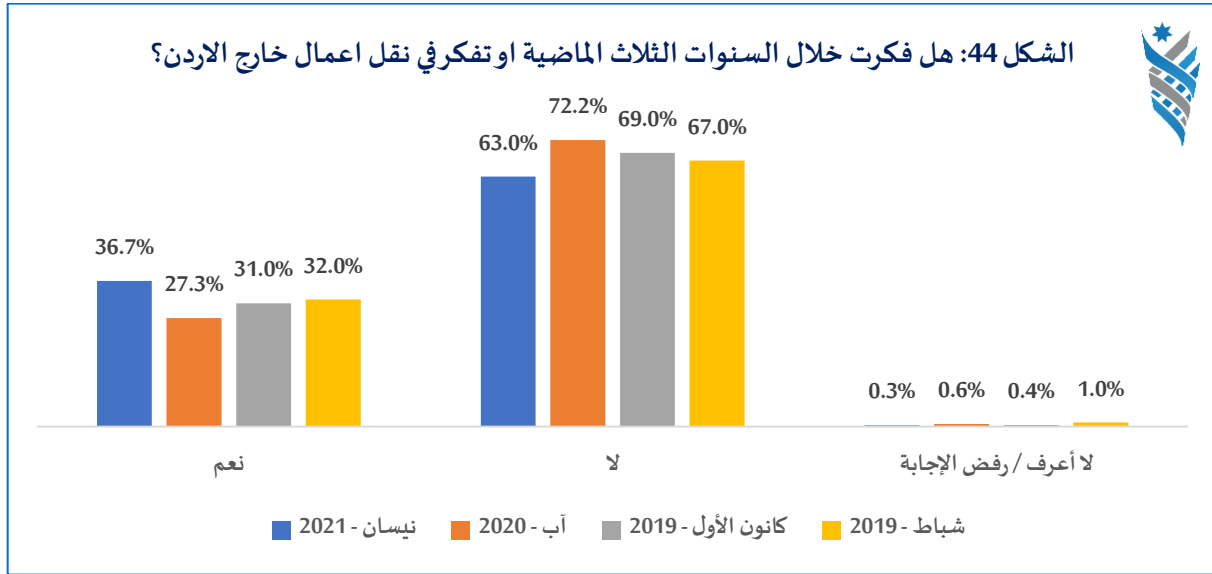


أما فيما يتعلق برأي المستثمرين حول القطاعات الفرعية أو المنشأة الاقتصادية الأكثر تضرراً بسبب تفشي الوباء، فكانت أجوبتهم تشير إلى أن القطاع السياحي من مكاتب ومطاعم سياحية وغيرها، والفنادق وصالات الأفراح ومراكز التجميل، والمدارس والحضانات والجامعات، هم أكثر ثلاثة قطاعات تضرراً نتيجة انتشار كوفيد-19، ونسب 31 %، 14 %، و 11 % على التوالي (الشكل 43).

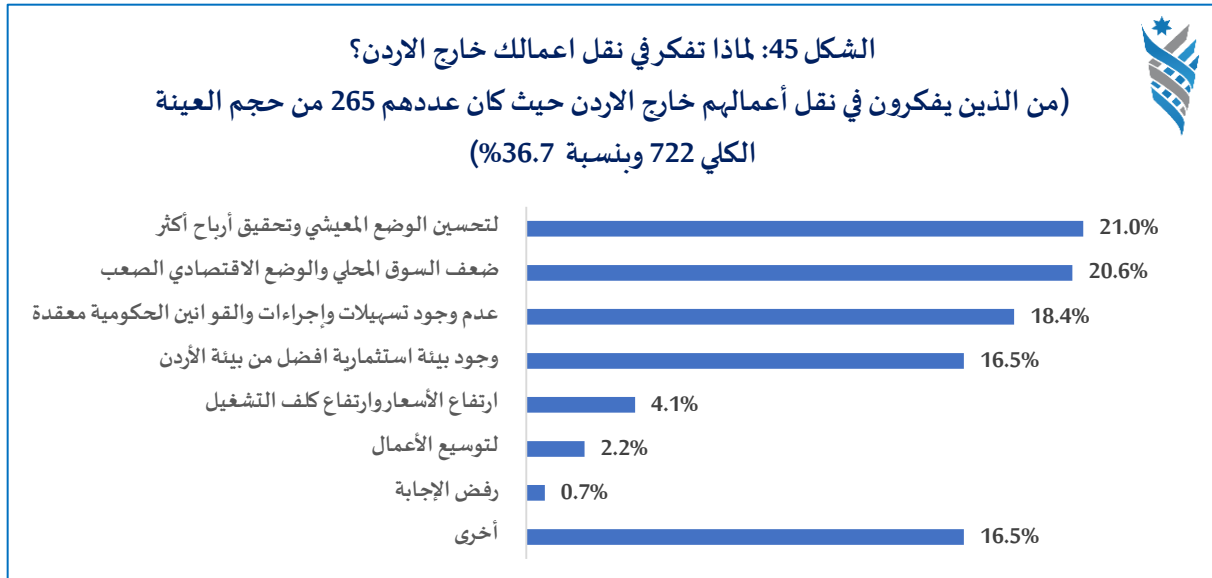


5. عوامل جذب وطرده الاستثمار:

في هذا المحور يقوم منتدى الاستراتيجيات الأردني بطرح مجموعة من الأسئلة لمعرفة وتقييم عوامل طرد الاستثمار من الأردن والعوامل المؤدية إلى جذب الاستثمار إلى الأردن. ويظهر السؤال الأول في هذا المحور مدى تأثير عوامل طرد الاستثمار على نوايا المستثمرين في نقل أعمالهم للخارج، حيث قام المنتدى بسؤال المستثمرين ضمن عينة المسح عما إذا فكروا خلال السنوات الثلاث الماضية في نقل أعمالهم خارج الأردن، حيث أظهرت نتائج المسح بأن أغلبية المستثمرين في الأردن لم يفكروا بنقل أعمالهم خارج الأردن ونسبة 63% خلال المسح الذي أجري في (نيسان 2021)، كما أظهرت النتائج ارتفاعاً بنحو 10% في نسبة المستثمرين الذين قالوا بأنهم فكروا بنقل أعمالهم خارج الأردن بنسبة نحو 37% مقارنة بـ 27% في (آب 2020) (الشكل 44).

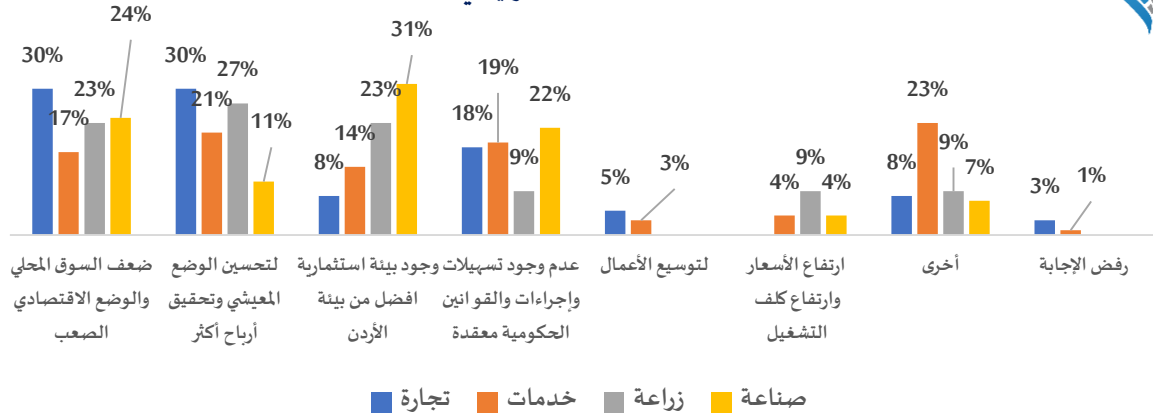


وعند سؤال المستثمرين عن الأسباب التي قادتهم للتفكير بنقل أعمالهم إلى خارج الأردن عن الأسباب، يلاحظ تقارب نسب الأسباب وراء هذا التفكير، حيث كان من أهمها وينسب تقريبية؛ لتحسين الوضع المعيشي وتحقيق أرباح أكثر بنسبة 21%، ضعف السوق المحلي والوضع الاقتصادي الصعب بنسبة 21%، وعدم وجود تسهيلات وتعقيد الإجراءات والقوانين الحكومية بنسبة 18% (الشكل 45).



وفي ذات السياق، عند تصنيف نتائج المسح حسب القطاع حول سؤال المستثمرين عما إذا فكروا في نقل أعمالهم خارج الأردن، يتبين أن المستثمرين في قطاع التجارة قد أبرزوا ضعف السوق المحلي والوضع الاقتصادي الصعب، وتحسين الوضع المعيشي وتحقيق أرباح السببان الرئيسيان للتفكير بنقل الأعمال للخارج، أما القطاع الصناعي فأجاب 31% من مستثمريه بأن عدم وجود تسهيلات والإجراءات والقوانين الحكومية المعقدة يعتبر السبب الأكثر طرداً لاستثماراتهم (الشكل 46).

الشكل 46: لماذا تفكر في نقل أعمالك خارج الأردن؟ (حسب النشاط الرئيسي)



مسح ثقة المستثمرين في الأردن: الجولة الثامنة بعض المؤشرات



5. الملخص والاستنتاجات:

مقارنة بالمسح الأخير، تعكس نتائج مسح ثقة المستثمرين في الأردن في موجته الثامنة تراجعاً واضحاً في ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية في الأردن وانخفاضاً في منسوب التفاؤل لديهم، إذ تظهر النتائج بأن نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ قد ارتفعت من 55% عن المسح السابق في آب 2020 لتصبح 69% في هذه الجولة لعام 2021. ويعزى السبب في ذلك - بحسب المستثمرين - إلى عدة أمور، كان من أبرزها ما يلي:

- سوء الوضع الاقتصادي، 33%.
- إدارة الحكومة لأزمة كورونا، 22%.
- الحظر والإغلاقات، 11%.

وما زال هذا التشاؤم جلياً عند سؤال المستثمرين عن نظرتهم للبيئة الاستثمارية في الأردن، حيث أظهرت النتائج بأن حوالي 71% من المستثمرين يرون بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة، ولأسباب متعددة منها؛ ارتفاع الأسعار والضرائب والرسوم 21%، تعقيد الإجراءات والقوانين وعدم استقرارها 20%، وسوء الأوضاع الاقتصادية 20%.

وكان لجائحة كورونا دوراً أساسياً في تعميق الركود الاقتصادي في الأردن، حيث ارتفعت نسبة المستثمرين الذين يصفون حجم التعامل التجاري لشركاتهم بأنه أضعف من الظروف الطبيعية إلى حد كبير من حوالي 58% في مسح آب 2020 إلى 67% في هذه الجولة، مما أدى إلى توقعات نحو 65% من المستثمرين بعدم إمكانية زيادة إيراداتهم بشكل يغطي الالتزامات المترتبة على أعمالهم خلال الثلاثة أشهر المقبلة.

علاوة على ذلك، ارتفعت نسبة المستثمرين الذين يتوقعون بأن تعافي أعمالهم قد يحتاج من سنة إلى سنتين من حوالي 29% في مسح آب 2020 لتصبح 44% في هذه الجولة، بالإضافة إلى نسبة المستثمرين الذين يتوقعون بأن أعمالهم بحاجة إلى أكثر من سنتين للتعافي من 15% في آب 2020 إلى نحو 24% في مسح نيسان 2021. كما يشير المسح إلى استمرارية تقليص الأعمال وارتفاع نسب الإغلاق.

كانت آراء المستثمرين حول أبرز القطاعات الفرعية الأكثر تضرراً نتيجة انتشار فيروس كورونا:

- القطاع السياحي من مكاتب ومطاعم سياحية وغيرها، 31%.
- الفنادق وصالات الافراح ومراكز التجميل، 14%.
- المدارس والحضانات والجامعات، 11%.

وضمن هذا السياق، أظهرت نتائج المسح بأن قرابة 91% من المستثمرين يعتقدون بأن القطاع الخاص قد تأثر بشكل سلبي بعد الإجراءات الحكومية المتعلقة بأزمة كورونا، كما يعتقد نحو 77% من المستثمرين بأن الإجراءات الحكومية للتجاوب من الجائحة لم تكن كافية وأن نحو 87% من الشركات لم تستفيد من تلك الإجراءات.

وعلى الرغم من أن حوالي 68% من المستثمرين لم يسمعوا عن الإجراءات والبرامج التي اتخذتها الحكومة للحد من تداعيات الجائحة والتي تبلغ 448 مليون دينار، إلا أن نسبة غير الراضين على الاطلاق عن الإجراءات المتبعة للتعامل مع الأزمة قد ارتفعت بشكل كبير جداً عن المسح السابق في آب 2020 من حوالي 13% إلى 46% في هذه الجولة.

وفيما يتعلق بعوامل جذب الاستثمار أو طرده، أظهرت النتائج بأن عوامل الطرد الداخلي كانت أقوى بكثير من عوامل الجذب الخارجي، (ضعف السوق المحلي والوضع الاقتصادي الصعب 21%، عدم وجود تسهيلات والإجراءات والقوانين الحكومية المعقدة 18%، ارتفاع الأسعار وارتفاع كلف التشغيل 4%).

وبناءً على كل ما سبق، فإنه من الواضح بأن الحكومة بحاجة لاتباع نظام حوافز مركز يستهدف قطاعات معينة وشركات من احجام معينة بحيث يكون من السهل تتبع تنفيذ تلك السياسات وقياس أثرها، وعلى الصعيد الكلي فإن الأسباب المتعلقة بحجم السوق وضعف الطلب المحلي والأوضاع الاقتصادية الصعبة هي السبب الأبرز في ضبابية الرؤيا وانحسار التفاؤل حيال المستقبل.

لذلك، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بما يلي:

1. إعادة تقييم الإجراءات الحكومية ووضع خارطة طريق بتشاركية مع القطاع الخاص لتشمل مختلف القطاعات وجميع الشركات بمختلف أحجامها وتحديدًا الصغرى منها.
2. إطلاق نافذة إلكترونية للتصويت على القرارات الاقتصادية اللاحقة بشكل يصنّف القطاعات وأحجام الشركات فيها، وذلك لرفع مستوى الشفافية، تحقيق التشاركية، وللوصول إلى حل أمثل بأسرع وقت ممكن وبأقل كلفة.
3. إن الإجراءات المعقدة وارتفاع الضرائب والرسوم وعدم ثبات التشريعات تشكل اختلالاً هيكلياً في بيئة الأعمال، إذ تدفع الشركات إلى تقليص أعمالها والانتقال إلى القطاع غير الرسمي للتمكن من الاستمرارية، مما يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي وخلق بيئة أعمال بمنافسة غير عادلة. لذا، يوصى بإعادة النظر في الضرائب والجمارك والرسوم، وتقديم وتفعيل تسهيلات تخص الإجراءات الحكومية من شأنها أن تسهل أعمالهم وتشجع الاستثمار.



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: +٩٦٢ ٦٥١١ ٦٤٧٦ فاكس: +٩٦٢ ٦٥١١ ٦٣٧٦
www.jsf.org info@jsf.org

 /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan